

## الفصل الرابع

### الإطار العملي للدراسة

#### المبحث الأول : إجراءات الدراسة ومجتمعها

- تمهيد:

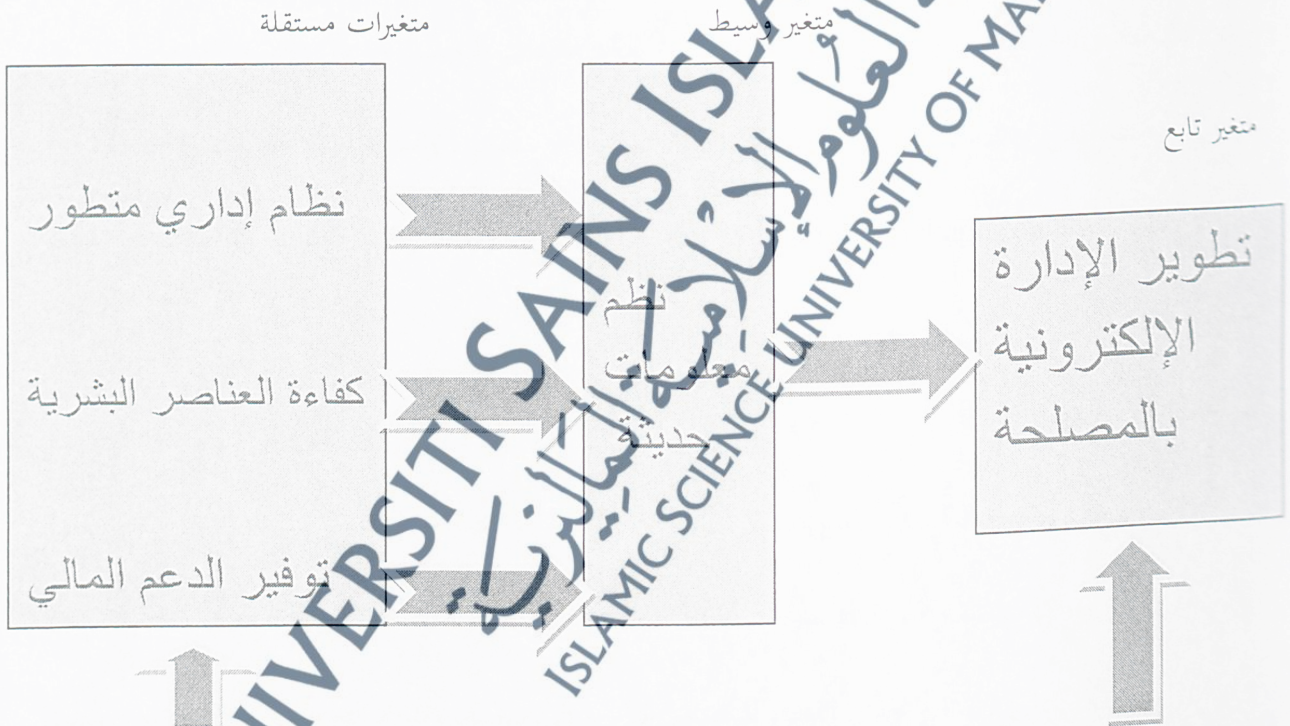
يتناول هذا الفصل وصفاً لمنهج الدراسة ، وأفراد مجتمع الدراسة وعينيتها ، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها، وصدقها وثباتها، كما يتضمن هذا الفصل وصفاً للإجراءات التي قام بها الباحث في تقنين أدوات الدراسة وتطبيقها ، والمعجلات الإحصائية التي اعتمدها الباحث عليها في تحليل الدراسة، وتحليل فقرات الاستبيان، وأخيراً ، تنطلق أهمية الدراسة من أهمية الإدارة الإلكترونية في وقتنا المعاصر، ومن هنا جاءت الأهمية للإدارة الإلكترونية، للخروج بتصور يمكن من خلاله تطوير الإدارة الإلكترونية في مصلحة الأحوال المدنية الليبية في ضوء التطور الهائل في مجال تقنية الاتصالات والمعلومات، سعياً إلى أهداف البحث ، ولقد أدرك الباحث بعد الاطلاع على كثير من الدراسات والبحوث، والمصادر الأخرى، وحضور بعض المؤتمرات والندوات في مجال الإدارة الإلكترونية وفي مجال الحكومة الإلكترونية، بوصفها خياراً استراتيجياً لتحسين وتطوير الإدارة الإلكترونية ، ومواجهة التحديات والمعوقات التي تحول دون تطويرها، وهناك حاجة ماسة إلى وضع مقترح، لتطوير الإدارة الإلكترونية في مصلحة الأحوال المدنية الليبية يركز على معايير علمية، ويُسهم في تطويرها بالشكل الصحيح ، ولذا فقد حددت مشكلة الدراسة السؤال البحثي التالي:

ما أهم العوامل المساعدة على إمكانية استخدام الإدارة الإلكترونية، وما المعوقات والصعوبات والحلول المقترحة لتطوير نظم المعلومات بمصلحة الأحوال المدنية؟

وبناءً على ما جاء في أهداف البحث وهو المساهمة في عملية تطوير الإدارة الإلكترونية وتحدياتها في العمل الإداري في الإدارة اليبية عموماً ومصالحة الأحوال المدنية خاصة ، وتناول الباحث في هذا الفصل مفاهيم الدراسة متطرقاً إلى مفاهيم الإدارة الإلكترونية ومجالات تطبيقها منوهاً إلى تطوير الإدارة الإلكترونية وتحدياتها بمصالحة الأحوال المدنية.

أولاً: منهجية الدراسة

سيتعرض الباحث إلى الإجراءات التي تم إتباعها في تنفيذ البحث، ويقدم وصفاً شاملاً لمنهج ومجتمع وعينة الدراسة، وكيفية بناء أدوات البحث والتأكد من صدقها وثباتها، وكما سيتعرض الباحث للمعالجات الإحصائية في تحليل النتائج، وكذلك تصميم نموذج الدراسة وذلك على النحو الآتي:



تأثير المتغيرات الديمغرافية المتمثلة في (المؤهل العلمي - الوظيفة - سنوات الخبرة) على تطوير الإدارة الإلكترونية في مصالحة الأحوال المدنية اليبية.

نموذج الدراسة الشكل رقم (7)

## ثانياً: اجراءات الدراسة

من اجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والذي يعرف بأنه طريقة في البحث تتناول أحداث وظواهر وممارسات موجودة متاحة للدراسة والقياس كما هي دون تدخل الباحث في مجرياتها ويستطيع الباحث أن يتفاعل معها فيصنفها ويحللها كما ذكر مقدار<sup>250</sup> ، ولان الدراسة تهدف الى تطوير الإدارة الإلكترونية وتحدياتها بمصلحة الأحوال المدنية دراسة حالة مصلحة الأحوال المدنية الليبية " ، لذلك اعتمدت على نوعين

أساسيين من البيانات:

أ- البيانات الأولية.

وذلك بالبحث في الجانب الميداني بتوزيع استبيانات للدراسة بعض مفردات البحث، وحصراً، وتجميع المعلومات اللازمة لموضوع البحث، ومن ثم تفرغها وتحليلها باستخدام SPSS البرنامج الإحصائي، واستخدام الاختبارات الإحصائية (Statistical Package for Social Science) المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة، ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

ب-البيانات الثانوية.

وقد قام الباحث بمراجعة الكتب و الدوريات و المنشورات الخاصة أو المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة، والتي تتعلق بواقع تطوير الإدارة الإلكترونية وتحدياتها بمصلحة الأحوال المدنية الليبية ، وأي مراجع قد يرى الباحث أنها تسهم في إثراء الدراسة بشكل علمي، و من خلال اللجوء للمصادر الثانوية في الدراسة، وقد تم التعرف على الأسس، و الطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسات، وكذلك أخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت و تحدثت في مجال

<sup>250</sup> مقدار، محمد والفرا، ماجد. 2007م. مناهج البحث العلمي والتحليل الإحصائي في العلوم الإدارية والاقتصادية، ط2، الجامعة الإسلامية - غزة - فلسطين، ص49.

## المنهج الوصفي :

استخدم الباحث المنهج الوصفي لتفسير نتائج البحث حيث إنه يقوم بدراسة ظاهرة يمكن الحصول منها على معلومات تجيب عن أسئلة البحث دون تدخل الباحث فيها، وذلك لوصف نتائج البحث وتفسيرها .

## ثالثاً- مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في مصلحة الأحوال المدنية الليبية في جميع المستويات الإدارية من إداريين ورؤساء أقسام ومديري إدارات والعموم من المديرين وكلّ والذين يتبعون إدارياً لمصلحة الأحوال المدنية الليبية ، والبالغ عددهم (15000) شخص .

## رابعاً- عينة الدراسة:

استخدم الباحث أسلوب العينة العنقبة في دراسة مجتمع الدراسة، حيث تم اختيار عينة طبقية عشوائية تتكون من 450 موظف، موزعة على الوظائف المختلفة كما بلغت العينة 22.5% من مجتمع الدراسة وقد تم توزيع الاستبيانات عليهم ، وتم استرداد 403 استبيانات، وبعد فحص الاستبيانات تم استبعاد 3 استبيانات نظراً لعدم تحقق الشروط المطلوبة للإجابة عن الاستبيان، وبذلك يكون الاستبيانات الخاضعة للدراسة 400 استبيان، وقد بلغت نسبة الاستبيانات الصالحة للتحليل 400 من عينة الدراسة .

## خامساً- أداة الدراسة:

وقد تم إعداد الاستبيان على النحو التالي:

- 1-إعداد استبيان أولي من أجل استخدامه في جمع البيانات والمعلومات.
- 2-عرض الاستبيان على المشرف من أجل اختبار مدى ملاءمته لجمع البيانات.

3- تعديل الاستبيان بشكل أولي حسب ما رؤيه المشرف.

4- تم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين والذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد، وتعديل وحذف ما يلزم.

5- إجراء دراسة اختيارية ميدانية أولية للاستبيان وتعديل بناءً على التغذية الراجعة.

6- توزيع الاستبيان على جميع أفراد العينة، لجمع البيانات اللازمة للدراسة.

ولقد تم تقسيم الاستبانة إلى خمس أجزاء كما يأتي:

الجزء الأول: يتكون من البيانات الشخصية لعينة الدراسة ويتكون من 12 فقرة.

الجزء الثاني : الاستبيان في شكله النهائي وتنقسم إلى خمسة محاور على النحو الأتي:

المحور الأول: نظام إداري متطور ومتقدم قد يساهم في تطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية، ويتكون من 18 فقرة.

المحور الثاني: أهم المعوقات التقنية التي تحول دون تطوير الإدارة الإلكترونية ويتكون من 17 فقرة.

المحور الثالث : كفاءة العنصر البشري التي تساهم في تطوير الإدارة الإلكترونية، يتكون من 20 فقرة .

المحور الرابع : توفير الدعم المالي الكافي يساعد على تطوير الإدارة الإلكترونية، يتكون من 16 فقرة .

المحور الخامس: الاعتماد على نظم المعلومات الحديثة يساعد في تطوير الإدارة الإلكترونية يتكون من 17 فقرة

وابرز الآليات التي يمكن من خلالها التغلب على تحديات ومعوقات تطوير الإدارة الإلكترونية. وقد كانت الإجابات

وفق مقياس ليكارت الخماسي حيث كل فقرة مكونة من 5 إجابات حيث الدرجة " 5 " تعني الموافقة بشدة والدرجة

1" تعني الموافقة بدرجة قليلة جداً مقياس الإجابة على الفقرات التصنيف موافق بشدة، غير موافق بشدة الدرجة  
1,2,3,4,5 .

سادساً - صدق الاستبيان وثباته:

تم تقنين فقرات الاستبيان وذلك للتأكد من صدق وثبات فقراتها على النحو الآتي:

1- صدق فقرات الاستبيان: تم التأكد من صدق فقرات الاستبيان بطريقتين:

أ- صدق المحكمين:

تم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين تألفت من ( 10 ) أعضاء من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية القيادة والإدارة بجامعة العلوم الإسلامية متخصصين في الإدارة والاحصاء.، وقد استجاب الباحث لآراء السادة المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحاتهم بعد تسجيلها في نموذج تم إعداده لهذا الغرض.

ب- صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان.

تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان على عينة الدراسة الاستطلاعية البالغ حجمها 30 مفردة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمبحور التابعة له كما يلي:

الصدق والثبات.

أولاً: الصدق الظاهري:

بعد إعداد مقياس لدراسة تطوير الإدارة الالكترونية وتحدياتها بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا في صورته الأولية تم الاعتماد على الصدق الظاهري لقياس فقراته الذي يتم عن طريق التأكد من أن المقياس يقيس بالفعل المقصود منه حيث يشير الصدق الظاهري إلى أن الأداة تكون صادقة إذا كان مظهرها يشير إلى ارتباطها

يصدق المقياس، وذلك للتأكد من أن هذه الأداة ملائمة لجمع البيانات لذلك فقد تم عرض استمارة الاستبيان على الأستاذ المشرف على هذه الرسالة وقد قام بإبداء ملاحظاته على فقرات هذا المقياس حيث تم الاستفادة من هذه الملاحظات، وكما تم أيضا عرض المقياس على نخبة من المتخصصين وأيضاً متخصص في علم الإحصاء وبعد أن تم جمع آراء وملاحظات جميع هؤلاء المتخصصين على فقرات استمارة الاستبيان بعد تحكيمها تم إجراء التعديلات اللازمة سواء بالحذف أو الإضافة في الفقرات حتى تم التوصل إلى المقياس الجيد والذي اعد للتطبيق.

### ثانياً: الدراسة الاستطلاعية:

قام الباحث بإجراء دراسة استطلاعية على عينة مكونة من 30 مفردة وذلك للوصول إلى مقياس واضح ودقيق يبين تطوير الإدارة الإلكترونية وتخليداتها بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا ، للتأكد من وضوح الفقرات والإطلاع على مدى تجاوب المبحوثين مع فقرات الاستمارة، وحساب درجتي الصدق والثبات لمقاييس الدراسة، وإعادة صياغة بعض الفقرات غير المفهومة وغير مرغوبة فيها لكي عينة الدراسة والتي رفضوا الإجابة عليها واستبعاد بعضها الآخر.

### ثالثاً: الثبات:

ثم قام الباحث بعد ذلك باختبار مدي ثبات المقاييس المستخدمة في الاستبيان ، وقد تم استخدام معامل ألفا كورنباخ Alpha Cornbach للتحقق من جودة وثبات المقاييس المستخدمة في الدراسة ، وذلك من خلال منظومة التحليل الإحصائي "SPSS" حيث تكون قيمة معامل ألفا كورنباخ بين (0, 1)، وهو يبين درجة الارتباط الداخلي بين إجابات عناصر العينة ، فعندما تكون قيمته صفر فإن ذلك يدل على عدم وجود ارتباط بين الإجابات أما إذا كانت قيمته واحد فإن ذلك يدل على أن الإجابات مرتبطة مع بعضها بعضاً ارتباطاً تاماً ، وتعتبر القيمة المقبولة لمعامل ألفا كورنباخ هي 0.60 (60%) فأكثر.

علماً بأن معامل الثبات ألفا يمكن حسابه من خلال المعادلة التالية:

$$\alpha = \frac{N * P}{1 + P(N - 1)}$$

حيث إن:

N : تمثل عدد الجمل أو الأسئلة (Items).

P : تمثل متوسط الارتباطات الداخلية بين الجمل أو الأسئلة.

ومن نتائج اختبار ألفا كورنباخ للثبات في هذه الدراسة الاستطلاعية للأسئلة المتضمنة في صحيفة الاستبيان والموزعة على عناصر العينة:

1. نلاحظ أن هناك 18 فقرة تقيس آراء الباحثين حول وجود نظام إداري متطور ومتقدم يساهم في تطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية بليبيا ، وكانت قيمة ألفا كورنباخ "0.609" وهذه القيمة جيدة ، وتدل على وجود ارتباط بين إجابات عناصر العينة لهذا المقياس.
2. كما يوجد 17 فقرة تقيس آراء الباحثين حول وجود المعوقات التقنية التي تحول دون تطوير الإدارة الإلكترونية ، وكانت قيمة ألفا كورنباخ "0.670" وهذه القيمة جيدة ، وتدل على وجود ارتباط بين إجابات عناصر العينة لهذا المقياس.
3. نلاحظ أن هناك 20 فقرة تقيس آراء الباحثين حول كفاءة العنصر البشري التي تساهم في تطوير الإدارة الإلكترونية ، وكانت قيمة ألفا كورنباخ "0.776" وهذه القيمة جيدة ، وتدل على وجود ارتباط بين إجابات عناصر العينة لهذا المقياس.

4. نلاحظ أن هناك 16 فقرة تقيس آراء الباحثين حول توفير الدعم المالي الكافي الذي يساعد علي

تطوير الإدارة الإلكترونية ، كانت قيمة ألفا كورنباخ "0.796" وهذه القيمة جيدة، وتدل على وجود ارتباط بين إجابات عناصر العينة لهذا المقياس.

5. نلاحظ أن هناك 17 فقرة تقيس آراء الباحثين حول الاعتماد علي نظم المعلومات الحديثة وبرز

الآليات التي يمكن من خلالها التغلب علي تحديات ومعوقات تطوير الإدارة الإلكترونية ، وكانت قيمة ألفا كورنباخ "0.753" وهذه القيمة جيدة ، وتدل على وجود ارتباط بين إجابات عناصر العينة لهذا المقياس

6. ويلاحظ أن جميع معاملات ألفا كورنباخ المحتسبة في حالة حذف أي فقرة على حده أقل من قيمة اختبار

ألفا كورنباخ العام (0.814) لجميع الفقرات وعددها 88 فقرة ، وهذا يدل علي أن جميع فقرات الاستبيان مهمة وحذف أي فقرة منها سوف يؤثر سلبا علي ثبات المقياس، حيث ستخفض قيمة اختبار ألفا كورنباخ العام، وتصبح القيمة نفسها الموجودة أمام الفقرة المحذوفة ، وبذلك يمكن الاعتماد علي مجموعة الفقرات بأكملها والمكونة من 88 فقرة دون حذف أي فقرة منها للوصول إلي نتائج جيدة.

المعالجات الإحصائية:

وتم استخدام الاختبارات الإحصائية SPSS لتفريغ الاستبيان وتحليله من خلال ما يأتي:

1-النسب المئوية والتكرارات.

2-اختبار ألفا كورنباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان.

3-معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الفقرات.

4-معادلة سبيرمان براون للثبات.

5- اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كوجحروف - سمرنوف K-S - Sample 1)

سنعرض اختبار كوجحروف - سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا،

وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات، لأن معظم الاختبارات المعملية تشترط أن يكون توزيع البيانات

طبيعياً . حيث إن قيمة مستوى الدلالة وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ، (  $sig. > 0.05$  ) لكل

قسم أكبر من 0.05 ويجب استخدام الاختبارات المعملية.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA  
 جامعة العلوم الإسلامية الماليزية  
 ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

## المبحث الثاني: الأساليب الإحصائية المستخدمة

### أ - المقاييس المستخدمة

في هذه الدراسة يتم تناول المقاييس الإحصائية المناسبة والتي نستخدمها بوصفها منهجية لإعدادها من أجل تحقيق أهدافها والتحقق من فرضياتها والإجابة عن تساؤلاتها ، وقبل أن نتعرض إلى التحليل الإحصائي للبيانات المتوفرة والتي تخدم أغراض الدراسة نتعرف أولاً على هذه المقاييس، ومدى أهميتها وهي على النحو الآتي:

#### (1) المتوسط الحسابي Mean :

ومن مقاييس النزعة المركزية يستخدم هذا المقياس للحصول على مؤشر مستقر لا يختلف كثيراً من عينة إلى أخرى ، أو عندما يكون الهدف من القيام بالتحليل الإحصائي تقدير لمعالم المجتمع، أو اختبار فرضيات إحصائية ، ويتم حسابه بالطريقة التالية:

إذا كانت  $x_1, x_2, x_3, \dots, x_n$  تمثل قيم لظاهرة فإن الوسط الحسابي لهذه القيم هو مجموع هذه القيم مقسوماً على عددها ويرمز له بالرمز  $\bar{x}$  أي أن :

$$\bar{x} = \frac{\sum x_i}{n}$$

حيث  $n$  تمثل عدد القيم.

#### (2) الانحراف المعياري Standard Deviation :

وهو مقياس لتشتت قيم المتغير العشوائي، ويفضل استخدامه في الكثير من التطبيقات عن التباين، حيث إنه يستخدم وحدات القياس المستخدمة نفسها للمتغير العشوائي  $X$ ، والانحراف المعياري ما هو إلا الجذر التربيعي للتباين، ويمكن حسابه كما يلي:

$$S = \sqrt{\frac{\sum (X_i - \bar{X})^2}{n-1}}$$

(3) معامل الاختلاف: لتحديد مدى تجانس استجابات الباحثين على فقرات الاستبيان.

$$c.v = \frac{S}{\bar{X}} \times 100$$

حيث تشير الرموز الآتية للمعاني التي أمامها:

$c.v$  = معامل الاختلاف.

$S$  = الانحراف المعياري.

$\bar{X}$  = المتوسط الحسابي.

(4) اختبار العينة الأحادية One Sample Test: يستخدم اختبار العينة الأحادية بشكل أساس لمقارنة المتوسط المحسوب للمتغير محل الدراسة مع المتوسط الفرضي المحدد بشكل مسبق.

$$T = \frac{\bar{X} - \mu}{\frac{S}{\sqrt{n}}}$$

$\bar{x}$  : المتوسط المحسوب للمتغير محل الدراسة.

$\mu$  : المتوسط الفرضي للمجتمع المحدد بشكل مسبق.

$S$  : الانحراف المعياري للعينة.

$n$  : حجم العينة.

5) اختبار (T) لعينتين مستقلتين: يستخدم اختبار (T) لاختبار الفرضية الصفرية، والتي تنص على أن العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع غير معنوية، حيث يتم حساب قيمة اختبار T بقسمة قيمة المعلمة على الخطأ المعياري للمعلمة، وبمقارنة قيمة T المحسوبة بقيمة T الجدولية بدرجة حرية (n-k-1) ومستوى معنوية 0.05، حيث إن n تعني حجم العينة، k تعني عدد المتغيرات المستقلة.

فإذا كانت قيمة T المحسوبة تقع بين (T و -T) الجدولية يتم قبول الفرضية الصفرية، وإن العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع غير معنوية.

أما إذا كانت قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية، أو أقل من قيمة (-T) الجدولية يتم رفض الفرضية الصفرية، وإن العلاقة بين المتغير المستقل، والمتغير التابع هي علاقة ذات دلالة معنوية عند مستوى المعنوية (0.05).

$$t = \frac{\bar{x}_1 - \bar{x}_2}{\sqrt{s_1^2/n_1 + s_2^2/n_2}}$$

$\bar{x}_1$  : الوسط الحسابي للعينة الأولى.

$\bar{x}_2$  : الوسط الحسابي للعينة الثانية.

$S_1^2$  : تباين العينة الأولى.

$S_2^2$  : تباين العينة الثانية.

$n_1$  : عدد أفراد العينة الأولى.

$n_2$  : عدد أفراد العينة الثانية.

تحليل التباين الأحادي (الانوفاء) :

وفيه تصنف المشاهدات إلى عدة مجموعات على أساس متغير واحد، أو خاصية واحدة ، والافتراضات الأساسية لهذا التحليل هي على النحو الآتي :

نفترض أن عدد المجتمعات  $K$  وأنها جميعاً مستقلة.

أنها جميعاً تخضع للتوزيع الطبيعي بمتوسطات تساوي  $\mu_k$  ،  $k=1, 2, \dots, K$

أن لها جميعاً التباين نفسه  $\sigma^2$  أي أن التباين لكل المجتمعات ثابت، ويساوي  $\sigma^2$

يتمُّ سحب عينة عشوائية من كل من هذه المجتمعات، وأن أحجام هذه العينات كلها متساوية، وتساوي  $n$  ويمكن بكلِّ بساطة افتراض عدم تساوي أحجام العينات، ولن يختلف أسلوب التحليل على الإطلاق إلا في أشياء بسيطة جداً.

وتصنف البيانات عادة في هذا التحليل على النحو التالي: الشكل رقم (8)

المشاهدات	المجتمع أو المعاملة
1 2 n	1
y <sub>12</sub> y <sub>1n</sub>	1 Y <sub>11</sub>
y <sub>22</sub> y <sub>2n</sub>	2 Y <sub>21</sub>
:	:
y <sub>k2</sub> y <sub>kn</sub>	k Y <sub>k1</sub>

حيث يمثل الصف الأول مشاهدات العينة الأولى أي المسحوبة من المجتمع الأول، ويمثل الصف الثاني مشاهدات العينة المسحوبة من المجتمع الثاني،.. وهكذا يمثل الصف الأخير مشاهدات العينة المسحوبة من المجتمع الأخير رقم .K

كما تكون خطوات الاختبار كما يلي:

- الفرض العدمي : هو أن متوسطات هذه المجتمعات متساوية ، وبالرموز

$$H_0 : \mu_1 = \mu_2 = \dots = \mu_k$$

- الفرض البديل : هو أن بعض هذه المتوسطات غير متساوية (أو يوجد متوسطان على الأقل غير متساويين).

- إحصائية الاختبار : في هذه الحالة يرمز لها بالرمز F وتأخذ الشكل التالي :

$$F = \frac{S_R^2}{S_E^2}$$

والتي لها توزيع F بدرجات حرية للبسط  $K-1$  وللقام  $K \cdot (n-1)$  حيث :  $S_R^2$  هو التباين بسبب

الظاهرة أو المتغير أو المعاملات ،  $S_E^2$  هو التباين بسبب الخطأ .

ويمكن الحصول على الإحصائية F بتنظيم الحسابات في جدول يسمى " جدول تحليل التباين " AVOVA

TABLE كما يلي :

جدول رقم (6) تحليل التباين (ANOVA)

مصدر التغير	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	(الإحصائية) المحسوبة
بسبب المعاملات	SSR	K- 1	$S_R^2 = SSR / K - 1$	$F = \frac{S_{\text{R}}^2}{S_{\text{E}}^2}$
بسبب الخطأ	SSE	K (n-1)	$S_E^2 = SSE / K(n-1)$	
الكلية	SST	Nk-1		

- حدود منطقي القبول والرفض ، ويتم الحصول عليها من جدول توزيع F بدرجات حرية للسطح K-1 وللعمود ((k(n- 1) . (اختبار الطرف الأيمن) .
- المقارنة والقرار : إذا كانت قيمة F المحسوبة من تحليل التباين أقل من قيمة F الجدولية نقبل الفرض العدمي بتساوي المتوسطات والعكس صحيح.

المقاييس الإحصائية المستخدمة

أولاً: تحليل الانحدار:

يستخدم تحليل الانحدار لإيجاد العلاقة بين متغير تابع ، ومتغير أو مجموعة من المتغيرات المستقلة.

فإذا فرضنا نموذج الانحدار الخطي المتعدد هو:

$$y = \alpha + B_1 x_1 + B_2 x_2 + \dots + B_n x_n + u$$

حيث  $x_1, x_2, \dots, x_n$  تسمى المتغيرات المفسرة التي لها علاقة بالمتغير التابع، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية يتم تقدير قيم معاملات نموذج الانحدار المتعدد.

ومن خلال إشارة معالم الانحدار يتم تحديد نوعية العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ، فإذا كانت الإشارة سالبة فإن ذلك يعني أن العلاقة بين المتغير المستقل، والمتغير التابع عكسية ، أما إذا كانت إشارة المعلمة موجبة فإن ذلك يدل على أن العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع هي علاقة طردية ، وأن قيمة المعلمة تبين نسبة التغير في المتغير التابع نتيجة تغير المتغير المستقل وحدة واحدة.

وبعد تقدير نموذج الانحدار ، يمكن استخدامه لأغراض التنبؤ بقيمة المتغير التابع عند معرفة قيمة المتغيرات المستقلة ، ولاختبار المعنوية الإحصائية للتقديرات معالم نموذج الانحدار ، يتم استخدام مجموعة من الاختبارات الإحصائية نذكر منها:

### 1. اختبار (T):

يستخدم اختبار T لاختبار الفرضية الصفرية ، والتي تنص على أن العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع غير معنوية ، حيث يتم حساب قيمة اختبار T بقسمة قيمة المعلمة على الخطأ المعياري للمعلمة ، وبمقارنة قيمة T المحسوبة بقيمة T الجدولية بدرجة حرية  $(n-k-1)$  ومستوى معنوية 0.05 ، حيث إن  $n$  تعني حجم العينة ،  $k$  تعني عدد المتغيرات المستقلة).

فإذا كانت قيمة  $T$  المحسوبة تقع بين  $(-T)$  و  $(T)$  الجدولية يتم قبول الفرضية الصفرية ، وأن العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع غير معنوية.

أما إذا كانت قيمة  $T$  المحسوبة أكبر من قيمة  $T$  الجدولية أو أقل من قيمة  $(-T)$  الجدولية يتم رفض الفرضية الصفرية ، وأن العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع هي علاقة ذات دلالة معنوية عند مستوى المعنوية  $(0.05)$ .

## 2. معامل التحديد ( $R^2$ ):

كلما كان نموذج الانحدار الذي تم تقديره يقرب من البيانات الحقيقية المشاهدة زادت قدرة المتغيرات المستقلة في تفسير التغيرات في المتغير التابع.

وإذا تم تعريف معامل التحديد ( $R^2$ ) بأنه نسبة التغير المفسر/ التغير الإجمالي الذي استطاعت المتغيرات المستقلة تفسيرها ، فإن قيمة معامل التحديد تتراوح بين 0% إذا لم تستطع المتغيرات المستقلة تفسير التغيرات في المتغير التابع و100% إذا استطاعت المتغيرات المستقلة تفسير جميع التغيرات في المتغير التابع.

وكلما اقترب معامل التحديد من 100% يدل ذلك على ملاءمة نموذج الانحدار البسيط، والمتعدد في دراسة العلاقة بين المتغيرات التابعة ومجموعة المتغيرات المستقلة.

## 3. اختبار (F):

يستخدم اختبار  $F$  لتحديد جودة نموذج الانحدار وملاءمته في دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ، فإذا كانت قيمة  $F$  المحسوبة أقل من قيمة  $F$  الجدولية بدرجة حرية  $K$  و  $(n-k-1)$  ومستوى معنوية محدد ، يتم قبول فرضية عدم ملاءمة نموذج الانحدار لدراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة، والمتغير التابع ، وإذا كانت

قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية يتم رفض الفرضية الصفرية ، وأن العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع معنوية عند مستوى المعنوية (0.05).

ثانياً: معامل ارتباط بيرسون:

وهو يقيس قوة واتجاه العلاقة بين متغيرين ، إذا تغير إحدهما في اتجاه معين فان الثاني يميل إلى التغير في الاتجاه نفسه، ويكون الارتباط في هذه الحالة ارتباطاً طردياً (موجباً) أما إذا كان التغير في اتجاه معاكس فان الارتباط يكون عكسياً (سالياً).

$$r = \frac{\frac{\sum xy}{n} - \bar{x}\bar{y}}{\sqrt{\frac{\sum x^2}{n} - \bar{x}^2} \sqrt{\frac{\sum y^2}{n} - \bar{y}^2}}$$

$\bar{x}$  : الوسط الحسابي للمتغير الأول.

$\bar{y}$  : الوسط الحسابي للمتغير الثاني.

n : تمثل عدد القيم.

ب - متغيرات الدراسة

أولاً : المعلومات العامة

1-الجنس:

جدول (7) يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	ك	%
ذكور	311	77.8
إناث	89	22.2
المجموع	400	100

موضوع الدراسة الحالية بعنوان "تطوير الإدارة الالكترونية وتحدياتها بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا" وللوصول لذلك تم جمع البيانات من العاملين بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا بمختلف مستوياتهم الوظيفية، لذا تضمنت العينة ذكورا وإناثا، وبيانات الجدول رقم (7) توضح ذلك حيث نجد إن الغالبية العظمى من أفراد العينة من الذكور بنسبة 77.8%، بينما بلغت نسبة الإناث 22.2% بين أفراد العينة.

2-المستوي الإداري

جدول (8) يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى الإداري

المستوي الإداري	ك	%
مدير	6	1.5
رئيس قسم	65	16.2
موظف	329	82.3
المجموع	400	100

تضمنت العينة (العاملين بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا بمختلف مستوياتهم الوظيفية) مستويات إدارية مختلفة ، وبيانات الجدول رقم (8) توضح ذلك حيث يلاحظ أن النسبة الأكبر من أفراد العينة من الموظفين حيث بلغت نسبتهم 82.3% ، يلي ذلك رؤساء الأقسام حيث بلغت نسبتهم 16.2% ، في حين نجد أن اقل نسبة كانت للمديرين حيث بلغت نسبتهم 1.5% بين أفراد العينة.

### 3-المستوي التعليمي:

جدول (9) يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

المستوي التعليمي	ك	%
متوسط	126	31.5
دبلوم عالي	94	23.5
جامعي	156	39.0
ماجستير	22	5.5
دكتوراه	2	0.5
المجموع	400	100

تضمنت العينة (العاملين بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا بمختلف مستوياتهم الوظيفية) مؤهلات علمية مختلفة ، وبيانات الجدول رقم (9) توضح ذلك حيث يلاحظ أن غالبية أفراد العينة بنسبة 39% كانت لأصحاب المؤهل

العلمي الجامعي ، يلي ذلك أصحاب المؤهل المتوسط حيث بلغت نسبتهم 31.5% ، يلي ذلك أصحاب الدبلوم العالي حيث بلغت نسبتهم 23.5% ، يلي ذلك الحاصلين علي الماجستير حيث بلغت نسبتهم 5.5% ، في حين نجد أن اقل نسبة كانت للحاصلين علي الدكتوراه حيث بلغت نسبتهم 0.5% بين أفراد العينة.

4-العمر:

جدول (10) يوضح توزيع أفراد العينة حسب العمر

العمر	ك	%
اقل من 30 سنة	96	24.0
من 30 إلى أقل من 40 سنة	261	65.3
من 40 إلى أقل من 50 سنة	43	10.8
من 50 سنة فأكثر	0	0.0
المجموع	400	100

تم سؤال أفراد العينة (العاملين بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا بمختلف مستوياتهم الوظيفية) عن أعمارهم ، وبيانات الجدول رقم (10) توضح ذلك حيث يلاحظ أن النسبة الأكبر من أفراد العينة تقع في الفئة العمرية من 30 إلى أقل من 40 سنة حيث بلغت نسبتهم 65.3% ، يلي ذلك أصحاب الفئة العمرية أقل من 30 سنة حيث بلغت نسبتهم 24% ، في حين نجد أن أقل نسبة كانت لأصحاب الفئة العمرية من 40 إلى أقل من 50 سنة حيث

بلغت نسبتهم 10.8% بين أفراد العينة ، في حين لا يوجد أحد من أفراد العينة يقع في الفئة العمرية من 50 سنة فأكثر.

#### 5-الدورات في مجال الحاسب الآلي:

جدول (11) يوضح توزيع أفراد العينة حسب المشاركة في الدورات في مجال الحاسب الآلي

المشاركة في الدورات في مجال الحاسب الآلي	ك	%
لم أشترك في أي دورة	241	60.2
شاركت في دورة فأكثر	159	39.8
المجموع	400	100

تم سؤال أفراد العينة (العاملين بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا بمختلف مستوياتهم الوظيفية) عن مشاركتهم في الدورات في مجال الحاسب الآلي ، وبيانات الجدول رقم (11) توضح ذلك حيث نجد إن الغالبية العظمى من أفراد العينة لم يشاركوا في دورات للحاسب الآلي حيث بلغت نسبتهم 60.2% ، بينما بلغت نسبة الذين شاركوا في دورة أو أكثر للحاسب الآلي 39.8% بين أفراد العينة.

#### 6-عدد سنوات الخبرة الإجمالية:

جدول (12) يوضح توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة في العمل بالشركة

سنوات الخبرة في العمل بالشركة	ك	%
أقل من سنة	143	35.8
من 1 إلى أقل من 5 سنوات	174	43.5
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	66	16.5
من 10 سنوات فأكثر	17	4.2
المجموع	400	100

تضمنت العينة (العاملين بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا بمختلف مستوياتهم الوظيفية) سنوات خبرة إجمالية مختلفة ، وبيانات الجدول رقم (12) توضح ذلك حيث يلاحظ أن النسبة الأكبر من أفراد العينة لأصحاب سنوات الخبرة في العمل من 1 إلى أقل من 5 سنوات حيث بلغت نسبتهم 43.5% ، يلي ذلك أصحاب الخبرة أقل من سنة حيث بلغت نسبتهم 35.8% ، يلي ذلك أصحاب الخبرة من 5 إلى أقل من 10 سنوات حيث بلغت نسبتهم 16.5% ، في حين نجد أن أقل نسبة كانت لأصحاب الخبرة من 10 سنوات فأكثر حيث بلغت نسبتهم 4.3% بين أفراد العينة.

7- عدد سنوات الخبرة في مجال الإدارة الالكترونية:

جدول (13) يوضح توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة في الوظيفة الحالية

سنوات الخبرة في الوظيفة الحالية	ك	%
أقل من سنة	217	54.3
من 1 إلى أقل من 5 سنوات	145	36.3
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	38	9.4
من 10 سنوات فأكثر	0	0.0
المجموع	400	100

تضمنت العينة سنوات خبرة مختلفة للعمل في مجال الإدارة الإلكترونية ، وبيانات الجدول رقم (13) توضح ذلك حيث يلاحظ أن النسبة الأكبر من أفراد العينة لأصحاب سنوات الخبرة أقل من سنة للعمل في مجال الإدارة الإلكترونية حيث بلغت نسبتهم 54.3% ، يلي ذلك أصحاب الخبرة من 1 إلى أقل من 5 سنوات حيث بلغت نسبتهم 36.3% ، في حين نجد أن أقل نسبة كانت لأصحاب الخبرة من 5 إلى أقل من 10 سنوات للعمل في مجال الإدارة الإلكترونية حيث بلغت نسبتهم 9.4% بين أفراد العينة ، في حين لا يوجد احد من أفراد العينة له خبرة في مجال الإدارة الإلكترونية من 10 سنوات فأكثر.

8-هل تجيد استخدام التكنولوجيا:

جدول (14) يوضح توزيع أفراد العينة حسب إجادة استخدام التكنولوجيا

هل تجد استخدام التكنولوجيا	ك	%
نعم	319	79.7
لا	81	20.3
المجموع	400	100

تم سؤال أفراد العينة (العاملين بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا بمختلف مستوياتهم الوظيفية) هل يجيدون استخدام التكنولوجيا؟، وبيانات الجدول رقم (14) توضح ذلك حيث نجد إن الغالبية العظمى من أفراد العينة يجيدون استخدام التكنولوجيا حيث بلغت نسبتهم 79.7%، بينما بلغت نسبة الذين لا يجيدوا استخدام التكنولوجيا 20.3% من بين أفراد العينة.

9- ما مدى استخدامك للحاسوب في الإدارة.

جدول (15) يوضح توزيع أفراد العينة حسب مدى استخدامهم للحاسوب في الإدارة

ما مدى استخدامك للحاسوب في الإدارة	ك	%
كثيرا	200	50.0
بشكل قليل	173	43.2
لا أبدا	27	6.8
المجموع	400	100

تم سؤال أفراد العينة (العاملين بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا بمختلف مستوياتهم الوظيفية) عن مدى استخدامهم للحاسوب في الإدارة ، وبيانات الجدول رقم (15) توضح ذلك حيث نجد إن نصف أفراد العينة يستخدمون الحاسوب في الإدارة كثيراً حيث بلغت نسبتهم 50% ، بينما بلغت نسبة الذين يستخدمون الحاسوب في الإدارة بشكل قليل 43.2% من بين أفراد العينة ، بينما نجد أن أقل نسبة بين أفراد العينة بلغت 6.8% وكانت لمن لا يستخدموا الحاسوب أبداً في الإدارة.

10- كم عدد سنوات استعمالك للتكنولوجيا؟

جدول (16) يوضح توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات استعمالهم للتكنولوجيا

ك	%	كم عدد سنوات استعمالك للتكنولوجيا
300	75.0	من 1 إلى 3 سنوات
97	24.2	من 4 إلى 6 سنوات
3	.8	من 7 إلى 10 سنوات
0	0.0	من 11 سنة فأكثر
400	100	المجموع

تم سؤال أفراد العينة (العاملين بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا بمختلف مستوياتهم الوظيفية) عن عدد سنوات استعمالهم للتكنولوجيا ، وبيانات الجدول رقم (16) توضح ذلك حيث يلاحظ أن النسبة الأكبر من أفراد العينة تستعمل التكنولوجيا من 1 إلى 3 سنوات حيث بلغت نسبتهم 75% ، يلي ذلك من يستعملون التكنولوجيا من 4 إلى 6 سنوات حيث بلغت نسبتهم 24.2% ، في حين نجد أن أقل نسبة كانت لمن يستعملون التكنولوجيا من 7

إلى 10 سنوات حيث بلغت نسبتهم 8.8% بين أفراد العينة ، في حين لا يوجد أحد من أفراد العينة يستعملون التكنولوجيا من 11 سنة فأكثر.

11- هل تجيد اللغة الانجليزية ؟:

جدول (17) يوضح توزيع أفراد العينة حسب إجادة اللغة الانجليزية

هل تجيد اللغة الانجليزية	ك	%
نعم	257	64.2
لا	143	35.8
المجموع	400	100

تم سؤال أفراد العينة (العاملين بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا بمختلف مستوياتهم الوظيفية) هل يجيدون اللغة الانجليزية ، وبيانات الجدول رقم (17) توضح ذلك حيث نجد أن الغالبية العظمى من أفراد العينة يجيدوا اللغة الانجليزية حيث بلغت نسبتهم 64.2% ، بينما بلغت نسبة الذين لا يجيدون اللغة الانجليزية 35.8% من بين أفراد العين

ج- محاور الدراسة

المحور الأول : وجود نظام إداري متطور ومتقدم يساهم في تطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال

المدنية بليبيا.

جدول رقم (18) توزيع عينة الدراسة حسب الإجابات على الفقرات الخاصة بوجود نظام إداري متطور

ومتقدم يساهم في تطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية بليبيا

أوافق بشدة		أوافق		أوافق إلي حد ما		لا أوافق		لا أوافق مطلقا		الفقرات
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
41.3	205	40.5	162	7.2	29	1.5	2	48.5	2	الاتفاق على التخطيط السليم لعملية العمل نحو تطوير الإدارة الإلكترونية
35.8	103	36.0	144	23.2	93	1.0	4	14.0	56	الإجراءات الروتينية تؤخر عملية تطوير الإدارة الإلكترونية
30.2	161	31.8	127	16.5	66	11.5	46	0.0	0	ضعف التنسيق بين الوحدات الإدارية
31.5	126	33.5	134	23.5	94	9.5	38	2.0	8	ضعف اقتناع وتأيد الإدارة العليا لتطوير الإدارة الإلكترونية
22.3	89	52.3	209	15.0	60	10.4	42	0.0	0	المردية الشديدة تؤخر عملية تطوير الإدارة الإلكترونية
35.0	104	31.2	125	14.5	58	23.8	95	4.5	18	المشاكل التنظيمية الحالية لا تتوافق مع

										تطوير الإدارة الالكترونية
5.0	140	43.5	174	11.5	46	10.0	40	0.0	0	لا يوجد دعم وتأييد من قبل الإدارة تطوير الإدارة الالكترونية
5.3	101	58.0	232	13.4	54	3.3	13	0.0	0	نقص التشريعات اللازمة للتطبيقات الخاصة بتطوير الإدارة الالكترونية
5.4	186	32.3	129	10.3	41	8.0	32	3.0	12	يتم استقبال جميع المعاملات الواردة من القطاعات والمكاتب والأنعام عن طريق خدمة الإدارة الالكترونية
9.2	237	31.0	124	9.3	37	5	2	0.0	0	التشجيع علي ربط بعض الخدمات التي من خلال تطوير الإدارة الالكترونية
4.8	219	35.0	140	8.8	35	1.4	6	0.0	0	تطوير الإدارة الالكترونية يساعد علي استفادة من الوقت والقضاء علي الجهد الذي لتقدم الخدمات
9.0	196	39.8	159	10.2	41	1.0	4	0.0	0	الحاجة لتطوير الإدارة الالكترونية لحل تقدم جميع الخدمات باستخدام خدمة الإدارة الالكترونية

2.5	210	33.2	133	5.0	20	8.3	33	1.0	4	13- الحاجة إلى طرح جميع المعاملات المساجد والإصدارات وغيرها من خلال نظام الإدارة الإلكترونية
6.0	224	43.2	173	.8	3	0.0	0	0.0	0	14- الحاجة لوضع استراتيجية للتعاون مستقبلي بين الإدارات لأجل تطوير الإدارة الإلكترونية
9.0	116	35.0	140	36.0	144	0.0	0	0.0	0	15- نظام الاتصال الراسي السائد في الأجهزة الحكومية أدي لعدم تطوير الإدارة الإلكترونية
4.2	137	40.8	165	24.5	98	.5	2	0.0	0	16- وجود قيود تواجه المصلحة في التعامل مع الإدارات والمكاتب والأقسام من وجهة نظر علي تطوير الإدارة الإلكترونية بالمصلحة
0.4	202	43.8	175	5.8	23	0.0	0	0.0	0	17- وضع أدوات لتحقيق التناسق الكامل بين عمل جميع الإدارات المكاتب والأقسام بالمصلحة يسهم من وجهة نظر علي تطوير الإدارة الإلكترونية

											المصلحة
4.5	218	25	100	20.5	82	0.0	0	0.0	0	0	تسعي المصلحة لوضع خطة استراتيجية أو رؤية مستقبلية يساهم من وجهة نظرك في تطوير الإدارة الإلكترونية
										400	إجمالي عدد المبحوثين

بسؤال أفراد عينة الدراسة والممثلة في (العاملين بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا بمختلف مستوياتهم الوظيفية) لمعرفة آرائهم بشأن وجوب وتطبيق نظام إداري معلوماتي متطور ومتقدم بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا يؤثر ويساهم في تطوير الإدارة الإلكترونية بها ، وذلك من خلال استجابات المبحوثين علي الفقرات الخاصة بذلك المحور ، حيث جاءت موزعة عند المستوى (لا أوافق مطلقا) والمستوى (لا أوافق) والمستوى (أوافق إلى حد ما) والمستوى (أوافق) والمستوى (أوافق بشدة) وبيانات الجدول رقم (18) توضح ذلك حيث نجد أنه:

1. عند المستوى (لا أوافق مطلقا) كانت أعلى نسبة (14%) ، حيث جاءت عند فقرة " الإجراءات الروتينية تؤخر عملية تطوير الإدارة الإلكترونية ".
2. عند المستوى (لا أوافق) كانت أعلى نسبة (23.8%) ، حيث جاءت عند فقرة " الهياكل التنظيمية الحالية لا تتوافق مع تطوير الإدارة الإلكترونية ".
3. عند المستوى (أوافق إلى حد ما) كانت أعلى نسبة (36%) ، حيث جاءت عند فقرة " نظام الاتصال الراسي السائد في الأجهزة الحكومية أدي لعدم تطوير الإدارة الإلكترونية ".

4. عند المستوى (أوافق) كانت أعلى نسبة (58%) ، حيث جاءت عند فقرة "نقص التشريعات اللازمة

للتطبيقات الفعلية الخاصة بتطوير الإدارة الإلكترونية " .

5. عند المستوى (أوافق بشدة) كانت أعلى نسبة (59.2%) ، حيث جاءت عند فقرة " التشجيع علي ربط

بعض الخدمات الاخرى من خلال تطوير الإدارة الإلكترونية " .

جدول رقم (19) التوصيف الإحصائي لل فقرات الخاصة بمحور وجود نظام إداري متطور ومتقدم يساهم في

تطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية بليبيا

معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات
43.80	.692	1.58	1- الافتقار إلي التخطيط السليم لعملية التحول نحو تطوير الإدارة الإلكترونية بالمصلحة
52.82	1.273	2.41	2- الإجراءات الروتينية تؤخر عملية تطوير الإدارة الإلكترونية
50.95	1.014	1.99	3- ضعف التنسيق بين الوحدات الإدارية بالمصلحة
47.97	1.041	2.17	4- ضعف اقتناع وتأييد الإدارة العليا بتطوير الإدارة الإلكترونية
41.31	.880	2.13	5- المركزية الشديدة تؤخر عملية تطوير الإدارة الإلكترونية
49.48	1.232	2.49	6- الهياكل التنظيمية الحالية لا تتوافق مع تطوير الإدارة الإلكترونية
47.45	.930	1.96	7- لا يوجد دعم وتأييد من قبل الإدارة العليا لتطوير الإدارة الإلكترونية
37.01	.718	1.94	8- نقص التشريعات اللازمة للتطبيقات الفعلية الخاصة بتطوير الإدارة الإلكترونية

26.06	1.071	4.11	9- جميع استقبال جميع المعاملات الواردة من الإدارات والمكاتب والأقسام عن طريق خدمة الالكترونية
15.19	.682	4.49	10- التشجيع علي ربط بعض الخدمات الاخرى من خلال تطوير الإدارة الالكترونية
16.14	.715	4.43	11- تطوير الإدارة الالكترونية يساعد علي الاستفادة من الوقت والقضاء علي الجهد المبذوب لتقديم الخدمات
16.19	.706	4.36	12- الحاجة لتطوير الإدارة الالكترونية لأجل تقديم جميع الخدمات باستخدام الخدمة الالكترونية
22.38	.958	4.28	13- الحاجة إلي طرح جميع المعاملات والنماذج والإصدارات وغيرها من خلال تطوير إدارة الالكترونية
11.25	.512	4.55	14- الحاجة لوضع إستراتيجية للتعاون والتنسيق بين الإدارات لأجل تطوير الإدارة الالكترونية
38.84	.804	2.07	15- نظام الاتصال الراسي السائد في الأجهزة الحكومية أدى لعدم تطوير الإدارة الالكترونية
40.58	.775	1.91	16- وجود قيود تواجه المصلحة في التعامل مع الإدارات والمكاتب والأقسام يؤثر من وجهة نظرك علي تطوير الإدارة الالكترونية بالمصلحة
13.56	.602	4.44	17- وضع أدوات لتحقيق التناسق والتكامل بين عمل جميع الإدارات والمكاتب والأقسام بالمصلحة يساهم من وجهة نظرك علي تطوير الإدارة الالكترونية بالمصلحة

18.36	.797	4.34	18-تسعي المصلحة لوضع خطة استراتيجية أو رؤية مستقبلية يسهم من وجهة نظرك ل تطوير الإدارة الالكترونية
10.29	.318	3.09	تدم إداري متطور ومتقدم يساهم في تطوير الإدارة الالكترونية بمصلحة الأحوال المدنية

يُتضح من خلال نتائج الجدول رقم (19) أن قيمة المتوسط الحسابي لوجود وتطبيق نظام إداري متطور ومتقدم بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا مؤثر ويساهم في تطوير الإدارة الالكترونية بها ، وفقاً لوجهة نظر عينة الدراسة من العاملين بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا بمختلف مستوياتهم الوظيفية ، بلغ (3.09) حيث يدل على مستوى الإجابة (أوافق إلي حدا ما) وفق مقياس ليكرت الخماسي ، وبانحراف معياري قدره (0.318) ، كما أن معامل الاختلاف لا يشكل إلا نحو (10.3%) تقريباً ، مما يشير إلى أن هناك تجانساً بنسبة (89.7%) بين إجابات أفراد عينة الدراسة ، وهذا يدل على أن العاملين بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا عينة الدراسة بمختلف مستوياتهم الوظيفية يتفقون على أن استخدام وتطبيق نظام إداري معلوماتي متطور ومتقدم بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا يؤثر ويساهم في تطوير الإدارة الإلكترونية بها وبدرجة تصل نسبتها إلى (61.8%) من وجهة نظر مفردات عينة الدراسة.

كما يلاحظ أن أعلى متوسط حسابي للفقرات الواردة ضمن هذا المحور هو (4.55) عن العبارة التي تشير إلى (الحاجة لوضع إستراتيجية للتعاون والتنسيق بين الإدارات لأجل تطوير الإدارة الالكترونية) ، في حين كان

أقل متوسط حسابي عند العبارة التي تشير إلى (الافتقار إلى التخطيط السليم لعملية التحول نحو تطوير الإدارة الإلكترونية بالمصلحة) حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (1.58).

أما الجدول رقم (20) يبين توزيع عينة الدراسة بحسب مستويات موافقتهم علي وجود وتطبيق نظام إداري متطور ومتقدم بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا مؤثر ويساهم في تطوير الإدارة الإلكترونية بما طبقا لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم ، وذلك من خلال دمج استجابات عينة الدراسة لجميع الفقرات المعبرة عن هذا المحور .

جدول (20) توزيع عينة الدراسة بحسب مستويات موافقتهم علي وجود وتطبيق نظام إداري متطور ومتقدم بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا

مستويات الموافقة	درجة القياس	العدد	%
لا أوافق مطلقا	1.79 – 1.00	0	0.0
لا أوافق	2.59 – 1.80	11	2.8
أوافق إلى حد ما	3.39 – 2.60	318	79.5
أوافق	4.19 – 3.40	71	17.7
أوافق بشدة	5.00 – 4.20	0	0.0
المجموع		400	100.0

تشير بيانات الجدول رقم (20) إلى النتائج التالية:

1. لا يوجد أحد من أفراد عينة الدراسة لا يوافق مطلقا علي وجود وتطبيق نظام إداري متطور ومتقدم بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا مؤثر ويساهم في تطوير الإدارة الالكترونية بما طبقا لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم.
2. إن (2.8%) من عينة الدراسة لا يوافقون علي وجود وتطبيق نظام إداري متطور ومتقدم بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا مؤثر ويساهم في تطوير الإدارة الالكترونية بما طبقا لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم.
3. أن (79.5%) من عينة الدراسة يوافقون إلي حد ما علي وجود وتطبيق نظام إداري متطور ومتقدم بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا مؤثر ويساهم في تطوير الإدارة الالكترونية بما طبقا لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم.
4. إن (17.7%) من عينة الدراسة يوافقون علي وجود وتطبيق نظام إداري متطور ومتقدم بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا مؤثر ويساهم في تطوير الإدارة الالكترونية بما طبقا لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم.
5. لا يوجد أحد من أفراد عينة الدراسة يوافق بشدة علي وجود وتطبيق نظام إداري متطور ومتقدم بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا مؤثر ويساهم في تطوير الإدارة الالكترونية بما طبقا لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم.

ثانيا: المحور الثاني:

جدول رقم (21) توزيع عينة الدراسة حسب الإجابات على الفقرات الخاصة بوجود المعوقات التقنية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا تحول دون تطوير الإدارة الالكترونية بها

أوافق بشدة	أوافق		لا أوافق		لا أوافق مطلقا		لا أوافق مطلقا		الفقرات
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
330	17.5	70	0.0	0	0.0	0	0.0	0	ضعف مستوى البنية التحتية اللازمة

										طريق الإدارة الالكترونية
2.2	209	40.0	160	7.8	31	0.0	0	0.0	0	الاتقار إلى قواعد بيانات دقيقة ومتكاملة
7.8	151	52.2	209	10.0	40	0.0	0	0.0	0	كفاءة أجهزة الحاسب المتوفرة في
2.0	168	50.8	203	6.4	26	.8	3	0.0	0	الصحة
3.4	174	24.3	97	22.0	88	10.3	41	0.0	0	ضعف الصيانة والمتابعة للأجهزة
3.0	212	20.0	80	13.2	53	13.8	55	0.0	0	تطور أجهزة الحاسب الآلي
2.3	249	32.0	128	4.7	19	1.0	4	0.0	0	صعوبة تعريب (الأنظمة / البرامج)
0.5	242	11.8	47	24.7	99	3.0	12	0.0	0	ضعف المتابعة والتطوير للبرمجيات المطبقة
1.2	245	28.0	112	10.0	40	0.0	0	0.8	3	سهولة اختراق شبكة الانترنت
6.8	147	40.5	162	11.0	44	2.0	8	9.7	39	تخلي بعض الشركات الموردة للأجهزة عن
7.3	189	29.2	117	8.7	35	14.8	59	0.0	0	نقص الأدلة الإرشادية الموضحة لآليات
										طريق الإدارة الالكترونية
										صعوبة وضع مواصفات قياسية عند
										أجهزة الحاسب الآلي للمصلحة

3.4	154	39.3	157	20.5	82	1.8	7	0.0	0	1- استخدام الحاسب الآلي بدرجة كبيرة سهم في تطوير الإدارة الالكترونية
3.3	193	33.7	135	18.0	72	0.0	0	0.0	0	2- السعي لاستخدام التقنيات الحديثة تطوير الإدارة الالكترونية لأجل تقديم الخدمة
4.8	139	46.4	186	18.8	75	0.0	0	0.0	0	3- الحاجة إلى تقديم كافة الخدمات من خلال الخدمة الالكترونية
1.4	126	55.3	221	11.5	46	1.8	7	0.0	0	4- تدني البنية التحتية يساهم في عدم تطوير الإدارة الالكترونية
7.5	150	31.5	126	11.2	45	19.8	79	0.0	0	5- الحاجة إلى تطبيق كل ما هو جديد من تكنولوجيا الإدارية بغض النظر عن التكاليف بالمصلحة
5.5	222	34.3	137	6.0	24	3.4	14	.8	3	6- تعلم وسائل التقنية الحديثة في الإدارة سعي بأداء الأفراد بالمصلحة
400										مجمالي عدد المبحوثين

بسؤال أفراد عينة الدراسة والممثلة في (العاملين بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا بمختلف مستوياتهم الوظيفية) لمعرفة آرائهم بشأن وجود المعوقات التقنية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا التي تحول دون تطوير الإدارة الالكترونية بها ، وذلك من خلال استجابات المبحوثين علي الفقرات الخاصة بذلك المحور ، حيث جاءت موزعة عند المستوى (لا

أوافق مطلقاً) والمستوى (لا أوافق) والمستوى (أوافق إلى حد ما) والمستوى (أوافق) والمستوى (أوافق بشدة) وبيانات الجدول رقم (21) توضح ذلك حيث نجد أنه:

1. عند المستوى (لا أوافق مطلقاً) كانت أعلى نسبة (9.7%) ، حيث جاءت عند الفقرة " نقص الأدلة الإرشادية الموضحة لآليات تطوير الإدارة الإلكترونية " .
2. عند المستوى (لا أوافق) كانت أعلى نسبة (19.8%) ، حيث جاءت عند الفقرة " الحاجة إلي تطبيق كل ما هو جديد من التكنولوجيا الإدارية بغض النظر عن التكاليف بالمصلحة " .
3. عند المستوى (أوافق إلى حد ما) كانت أعلى نسبة (24.7%) ، حيث جاءت عند الفقرة " سهولة اختراق شبكة الانترنت " .
4. عند المستوى (أوافق) كانت أعلى نسبة (55.3%) ، حيث جاءت عند الفقرة " تدني البنية التحتية يساهم في عدم تطوير الإدارة الإلكترونية " .
5. عند المستوى (أوافق بشدة) كانت أعلى نسبة (62.3%) ، حيث جاءت عند الفقرة " ضعف المتابعة والتطوير للبرمجيات المطبقة " .

جدول رقم (22) التوصيف الإحصائي لل فقرات الخاصة بمحور وجود معوقات تقنية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا تحول دون تطوير الإدارة الإلكترونية بها

معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات
7.88	.380	4.82	1-ضعف مستوي البنية التحتية اللازمة لتطوير الإدارة الإلكترونية

14.28	.634	4.44	1- الافتقار إلى قواعد بيانات دقيقة ومتكاملة
14.82	.633	4.27	2- قلة كفاءة أجهزة الحاسب المتوفرة في المصلحة
14.56	.632	4.34	3- ضعف الصيانة والمتابعة للأجهزة
51.91	1.033	1.99	4- سرعة تطور أجهزة الحاسب الآلي وأنظمتها
26.58	1.095	4.12	5- صعوبة تعريب (الأنظمة / البرامج) الأجنبية
13.93	.634	4.55	6- ضعف المتابعة والتطوير للبرمجيات المطبقة
55.35	.941	1.70	7- سهولة اختراق شبكة الانترنت
16.37	.735	4.49	8- تخلف بعض الشركات الموردة للأجهزة عن الدعم الفني
30.54	1.197	3.92	9- نقص الأدلة الإرشادية الموضحة لآليات تطوير الإدارة الإلكترونية
26.14	1.069	4.09	10- صعوبة وضع مواصفات قياسية عند شراء أجهزة الحاسب الآلي للمصلحة
43.24	.800	1.85	11- استخدام الحاسب الآلي بدرجة كبيرة يسهم في تطوير الإدارة الإلكترونية
44.73	.756	1.69	12- السعي لاستخدام التقنيات الحديثة لتطوير الإدارة الإلكترونية لأجل تقديم الخدمة
38.80	.714	1.84	13- الحاجة إلى تقديم كافة الخدمات من خلال الخدمة الإلكترونية
16.54	.688	4.16	14- تدني البنية التحتية يساهم في عدم تطوير الإدارة الإلكترونية
52.72	1.123	2.13	15- الحاجة إلى تطبيق كل ما هو جديد من التكنولوجيا الإدارية بغض النظر عن تكاليف المصلحة

51.13	.813	1.59	17-تعلم وسائل التقنية الحديثة في الإدارة يرتقي بأداء الأفراد بالمصلحة
5.68	.187	3.29	المعوقات التقنية التي تحول دون تطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية

يتبين من خلال نتائج الجدول رقم (22) أن قيمة المتوسط الحسابي لوجود المعوقات التقنية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا تحول دون تطوير الإدارة الإلكترونية بها ، بحسب وجهة نظر عينة الدراسة من العاملين بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا بمختلف مستوياتهم الوظيفية ، قد بلغ (3.29) حيث يدل على مستوى الإجابة (أوافق إلي حدا ما) وفق مقياس ليكرت الخماسي ، وبانحراف معياري قدره (0.187) ، كما أن معامل الاختلاف لا يشكل إلا نحو (5.7%) تقريبا ، مما يشير إلى أن هناك تجانسا بنسبة (94.3%) بين إجابات أفراد عينة الدراسة ، وهذا يدل على أن العاملين بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا عينة الدراسة بمختلف مستوياتهم الوظيفية يتفقوا علي وجود معوقات تقنية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا تلك التي تحول دون تطوير الإدارة الإلكترونية بها وبدرجة تصل نسبتها إلى (65.8%) من وجهة نظر مفردات عينة الدراسة

كما يلاحظ أن أعلى متوسط حسابي للفقرات الواردة ضمن هذا المحور هو (4.82) عن العبارة التي تشير إلى (ضعف مستوى البنية التحتية اللازمة لتطوير الإدارة الإلكترونية) ، في حين كان أقل متوسط حسابي عند العبارة التي تشير إلى (تعلم وسائل التقنية الحديثة في الإدارة يرتقي بأداء الأفراد بالمصلحة) حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (1.59).

أما الجدول رقم (23) ويبين توزيع عينة الدراسة بحسب مستويات موافقتهم علي وجود المعوقات التقنية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا تحول دون تطوير الإدارة الإلكترونية بما طبقا لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم ، وذلك من خلال دمج استجابات عينة الدراسة لجميع الفقرات المعبرة عن هذا المحور.

جدول (23) توزيع عينة الدراسة بحسب مستويات موافقتهم علي وجود معوقات تقنية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا تحول دون تطوير الإدارة الإلكترونية

مستويات الموافقة	درجة القياس	العدد	%
لا أوافق مطلقا	1.79 – 1.00	0	0.0
لا أوافق	2.59 – 1.80	0	0.0
أوافق إلى حد ما	3.39 – 2.60	285	71.3
أوافق	4.19 – 3.40	115	28.7
أوافق بشدة	5.00 – 4.20	0	0.0
المجموع		400	100.0

تشير بيانات الجدول رقم (23) إلى النتائج التالية:

1. لا يوجد أحد من أفراد عينة الدراسة لا يوافق مطلقا علي وجود معوقات تقنية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا تحول دون تطوير الإدارة الإلكترونية بما طبقا لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم.
2. لا يوجد أحد من أفراد عينة الدراسة لا يوافق علي وجود معوقات تقنية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا تحول دون تطوير الإدارة الإلكترونية بما طبقا لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم.

3. إن (71.3%) من عينة الدراسة يوافقون إلى حدا ما علي وجود المعوقات التقنية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا تحول دون تطوير الإدارة الإلكترونية بما طبقا لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم.

4. أن (28.7%) من عينة الدراسة يوافقون على وجود معوقات تقنية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا تحول دون تطوير الإدارة الإلكترونية بما طبقا لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم.

5. لا يوجد أحد من أفراد عينة الدراسة يوافق بشدة علي وجود معوقات تقنية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا تحول دون تطوير الإدارة الإلكترونية بما طبقا لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم.

المحور الثالث: كفاءة العنصر البشري التي تساهم في تطوير الإدارة الإلكترونية.

جدول رقم (24) توزيع عينة الدراسة حسب الإجابات على الفقرات الخاصة بوجود العنصر البشري الكفاء الذي يساهم في تطوير الإدارة الإلكترونية

أوافق بشدة	أوافق		أوافق إلي حد ما		لا أوافق		لا أوافق مطلقا		مقاومة بعض موظفي المصلحة ضد تطوير الإدارة الإلكترونية
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
3.4	174	15.8	63	30.8	123	10.0	40	0.0	0
3.8	95	49.8	199	6.0	24	20.4	82	0.0	0
1.5	46	25.5	102	38.0	152	25.0	100	0.0	0

										استخدام تطبيقات الإدارة الإلكترونية
3.7	115	23.8	95	19.7	79	27.8	111	0.0	0	الخوف موظفي المصلحة من فقدان تقدم الوظيفية
4.0	96	32.5	130	9.5	38	21.8	87	12.2	49	تضعف اقتناع بعض موظفي المصلحة تطبيق الإدارة الإلكترونية
0.0	80	26.4	106	27.3	109	26.3	105	0.0	0	الخوف موظفي المصلحة من زيادة المهام الأداء الإدارية عند تطوير الإدارة الإلكترونية
0.5	122	35.5	142	6.8	27	15.2	61	12.0	48	تفتقر في عدد الموظفين المتخصصين تختلف الوظائف الإدارية يسهم في عدم تطوير الإدارة الإلكترونية
3.5	114	44.8	179	23.2	93	1.5	6	2.0	8	تضعف مهارات اللغة الإنجليزية لدى موظفي المصلحة
7.5	70	29.5	118	27.7	111	23.3	93	2.0	8	عدم خبرة بعض موظفي المصلحة خوفهم من المساءلة في حالة تعطل احد الأجهزة
3.8	95	45.8	183	10.4	42	20.0	80	0.0	0	قلة الثقة لدى موظفي المصلحة في

										العمليات الإلكترونية
1.5	206	25.0	100	10.0	40	13.5	54	0.0	0	-حصولي علي الترقية في مواعيدها -مساعد علي تطوير الإدارة الإلكترونية
9.0	156	38.3	153	20.2	81	2.5	10	0.0	0	-شعوري بالرضا عن وظيفتي دفعني -مزيد من الجهد في العمل لتطوير الإدارة الإلكترونية
1.8	87	25.8	103	38.4	154	8.2	33	5.8	23	-تكلفني بالعديد من الواجبات أسهم شكل مباشر في عدم تطوير الإدارة الإلكترونية
3.0	112	44.8	179	16.5	66	10.2	41	1.5	2	-تفهم رؤسائي لمشاعري واحتياجاتي مساعد في تطوير الإدارة الإلكترونية
3.2	133	31.0	124	25.5	102	8.8	35	1.5	6	-حرص المصلحة علي تنمية الرقابة مالية لدي العاملين أسهم في عدم تطوير الإدارة الإلكترونية
3.5	114	49.8	199	17.3	69	4.5	18	0.0	0	-ضعف التفاعل بين القادة والمرؤوسين مساعد في عدم تطوير الإدارة الإلكترونية
0.5	122	33.2	133	31.5	126	4.8	19	0.0	0	-تقيد الرؤساء بالأنظمة والتعليمات

تطوير الإدارة الإلكترونية										
7.0	148	31.8	127	15.4	62	15.8	63	0.0	0	توفير الرعاية للعاملين أسهم في تطوير الإدارة الإلكترونية
0.8	163	29.4	118	10.2	41	13.8	55	5.8	23	تقبل رؤسائي لمقترحاتي وأرائي تؤيذ السلطات أسهم في تطوير الإدارة الإلكترونية
1.3	85	36.4	146	12.3	49	17.0	68	13.0	52	يوجد تحديد واضح للصلاحيات والمسؤوليات لدي جميع الوظائف بالمصلحة
									400	جمالي عدد المبحوثين

بسؤال أفراد عينة الدراسة والمعلمة في (العاملين بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا بمختلف مستوياتهم الوظيفية) لمعرفة آرائهم بشأن وجود العنصر البشري الكفء بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا الذي يساهم في تطوير الإدارة الإلكترونية بها ، وذلك من خلال استجابات المبحوثين علي الفقرات الخاصة بذلك المحور ، حيث جاءت موزعة عند المستوى (لا أوافق مطلقا) والمستوى (لا أوافق) والمستوى (أوافق إلى حد ما) والمستوى (أوافق) والمستوى (أوافق بشدة) وبيانات الجدول رقم (24) توضح ذلك حيث نجد أنه عند المستوى (لا أوافق مطلقا) كانت أعلى نسبة (13%) ، حيث جاءت عند الفقرة "يوجد تحديد واضح

للصلاحيات والمسؤوليات لدي جميع الوظائف بالمصلحة "

2. عند المستوى (لا أوافق) كانت أعلى نسبة (27.8%) ، حيث جاءت عند الفقرة "خوف موظفي المصلحة من فقدان مراكزهم الوظيفية " .
3. عند المستوى (أوافق إلى حد ما) كانت أعلى نسبة (38.4%) ، حيث جاءت عند الفقرة " تكليفي بالعديد من الواجبات أسهم بشكل مباشر في عدم تطوير الإدارة الإلكترونية " .
4. عند المستوى (أوافق) كانت أعلى نسبة (49.8%) ، حيث جاءت عند الفقرة "خوف بعض موظفي المصلحة من تطوير الإدارة الإلكترونية " .
5. عند المستوى (أوافق بشدة) كانت أعلى نسبة (51.5%) ، حيث جاءت عند الفقرة " حصولي علي الترقية في مواعيدها يشجع علي تطوير الإدارة الإلكترونية " .
- جدول رقم (25) التوصيف الإحصائي لل فقرات الخاصة بمحور وجود العنصر البشري الكفاء الذي يساهم في تطوير الإدارة الإلكترونية

الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
مقاومة بعض موظفي المصلحة ضد تطوير الإدارة الإلكترونية	2.07	1.067	51.55
خوف بعض موظفي المصلحة من تطوير الإدارة الإلكترونية	2.23	1.032	46.28
انخفاض ثقة موظفي المصلحة بقدرتهم علي استخدام تطبيقات الإدارة الإلكترونية	2.76	.955	34.60
خوف موظفي المصلحة من فقدان مراكزهم الوظيفية	2.46	1.175	47.76
ضعف اقتناع بعض موظفي المصلحة بجدوى تطبيق الإدارة الإلكترونية	2.65	1.371	51.74

41.70	1.080	2.59	8- ضعف موظفي المصلحة من زيادة المهام والأعباء الإدارية عند تطوير الإدارة الإلكترونية
56.69	1.372	2.42	9- نقص في عدد الموظفين المتخصصين في مختلف الوظائف الإدارية يسهم في عدم تطوير الإدارة الإلكترونية
42.86	.870	2.03	10- ضعف مهارات اللغة الانجليزية لدى بعض موظفي المصلحة
41.30	1.082	2.62	11- عدم خبرة بعض موظفي المصلحة وخوفهم من المسائلة في حالة تعطل احد الاجهزة
45.84	1.036	2.26	12- قلة الثقة لدى موظفي المصلحة في التعاملات الإلكترونية
25.75	1.066	4.14	13- حصولي علي الترقية في مواعيدها يشجع علي تطوير الإدارة الإلكترونية
19.88	.821	4.13	14- شعوري بالرضا عن وظيفتي دفعني لبذل مزيد من الجهد في العمل لتطوير الإدارة الإلكترونية
31.35	1.094	3.49	15- تكلفي بالعديد من الواجبات أسهم بشكل مباشر في عدم تطوير الإدارة الإلكترونية
24.27	.944	3.89	16- تفهم رؤسائي لمشاعري واحتياجاتي تساعد في تطوير الإدارة الإلكترونية
26.68	1.027	3.85	17- حرص المصلحة علي تنمية الرقابة الذاتية لدي العاملين أسهم في عدم تطوير إدارة الإلكترونية
40.56	.799	1.97	18- ضعف التفاعل بين القادة والمرؤوسين أسهم في عدم تطوير الإدارة الإلكترونية

42.57	.894	2.10	17-تفيد الرؤساء بالأنظمة والتعليمات أعاق تطوير الإدارة الإلكترونية
27.46	1.071	3.90	18-توفير الرعاية للعاملين أسهم في تطوير الإدارة الإلكترونية
32.44	1.249	3.85	19-تقبل رؤسائي لمقترحاتي وأرائي وتفويض السلطات أسهم في تطوير الإدارة الإلكترونية
39.70	1.334	3.36	20-يوجد تحديد واضح للصلاحيات والمسئوليات لدي جميع الوظائف بالمصلحة
11.09	.326	2.94	كفاءة العنصر البشري التي تساهم في تطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية

تبيّن من خلال نتائج الجدول رقم (25) يتبين أن قيمة المتوسط الحسابي لوجود العنصر البشري الكفاء بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا الذي يساهم في تطوير الإدارة الإلكترونية بها ، بحسب وجهة نظر عينة الدراسة من العاملين بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا يختلف مستوياتهم الوظيفية ، بلغ (2.94) حيث يدل على مستوى الإجابة (أوافق إلي حدا ما) وفق مقياس ليكرت الخماسي ، وبانحراف معياري قدره (0.326) ، كما أن معامل الاختلاف لا يشكل إلا نحو (11.1%) تقريبا ، مما يشير إلى أن هناك تجانسا نسبيا (88.9%) بين إجابات أفراد عينة الدراسة ، وهذا يدل على أن العاملين بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا عينة الدراسة بمختلف مستوياتهم الوظيفية يتفقوا على وجود العنصر البشري الكفاء بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا الذي يساهم في تطوير الإدارة الإلكترونية بها وبدرجة تصل نسبتها إلى (58.8%) من وجهة نظر مفردات عينة الدراسة.

كما يلاحظ أن أعلى متوسط حسابي للفقرات الواردة ضمن هذا المحور هو (4.14) عن العبارة التي تشير

إلى (حصولي على الترقية في مواعيدها يشجع علي تطوير الإدارة الإلكترونية) ، في حين كان أقل متوسط

حسابي عند العبارة التي تشير إلى (ضعف التفاعل بين القادة والمرؤوسين أسهم في عدم تطوير الإدارة الإلكترونية) حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (1.97).

أما الجدول رقم (26) فيبين توزيع عينة الدراسة بحسب مستويات موافقتهم علي وجود العنصر البشري الكفاء بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا الذي يساهم في تطوير الإدارة الإلكترونية بما طبقا لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم ، وذلك من خلال دمج استجابات عينة الدراسة لجميع الفقرات المعبرة عن هذا المحور.

جدول (26) توزيع عينة الدراسة بحسب مستويات موافقتهم علي وجود العنصر البشري الكفاء الذي يساهم في تطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا

مستويات الموافقة	درجة القياس	العدد	%
لا أوافق مطلقا	1.79 – 1.00	0	0.0
لا أوافق	2.59 – 1.80	52	13
أوافق إلى حد ما	3.39 – 2.60	296	74
أوافق	4.19 – 3.40	52	13
أوافق بشدة	5.00 – 4.20	0	0.0
المجموع		400	100.0

تشير بيانات الجدول رقم (26) إلى النتائج التالية:

1. لا يوجد أحد من أفراد عينة الدراسة لا يوافق مطلقاً علي وجود العنصر البشري الكفاء بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا الذي يساهم في تطوير الإدارة الإلكترونية بما طبقاً لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم.

2. إن (13%) من عينة الدراسة لا يوافقون علي وجود العنصر البشري الكفاء بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا الذي يساهم في تطوير الإدارة الإلكترونية بما طبقا لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم.
3. أن (74%) من عينة الدراسة يوافقون إلي حدا ما علي وجود العنصر البشري الكفاء بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا الذي يساهم في تطوير الإدارة الإلكترونية بما طبقا لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم.
4. أن (13%) من عينة الدراسة يوافقون علي وجود العنصر البشري الكفاء بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا الذي يساهم في تطوير الإدارة الإلكترونية بما طبقا لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم.
5. لا يوجد أحسن من أفراد عينة الدراسة يوافق بشدة علي وجود العنصر البشري الكفاء بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا الذي يساهم في تطوير الإدارة الإلكترونية بما طبقا لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم.
- المحور الرابع : توفير الدعم المالي الكافي الذي يساعد علي تطوير الإدارة الإلكترونية.
- جدول رقم (27) توزيع عينة الدراسة حسب الإجابات على الفقرات الخاصة بتوفير الدعم المالي الكافي الذي يساعد علي تطوير الإدارة الإلكترونية.

أوافق بشدة	أوافق		أوافق إلي حد ما		لا أوافق		لا		مطلقا
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
9.8	159	28.0	112	19.0	76	13.2	53	0.0	0
2.2	89	25.3	101	27.5	110	16.0	64	9.0	36

4.5	98	41.0	164	21.0	84	4.5	18	9.0	36	ارتفاع أسعار البرمجيات الإلكترونية يؤثر على تطوير الإدارة الإلكترونية
5.8	67	36.0	144	21.4	86	16.8	67	9.0	36	ارتفاع أسعار بعض الأجهزة والمعدات الإلكترونية
5.8	67	27.7	111	26.8	107	17.7	71	11.0	44	تقتصر الإمكانيات المالية اللازمة لتطوير الإدارة الإلكترونية
1.0	44	56.3	225	25.0	100	7.8	31	0.0	0	تضعف الميزانيات المخصصة من وزارة الحماية لشراء أنظمة حماية المعلومات
2.8	131	41.2	165	23.2	93	2.8	11	0.0	0	تقلت المخصصات المالية لبرامج تسيير العمل اليومي من نفريات وغيرها وسوء استخدامها
1.4	126	46.8	187	19.0	76	2.8	11	0.0	0	تقلت كفاية الميزانية المخصصة لتصميم تطوير برامج وتطبيقات الحاسب الآلي
4.0	136	42.8	171	19.4	78	3.8	15	0.0	0	تقلت المخصصات المالية لبرامج التدريب لبحال تطوير الإدارة الإلكترونية
9.3	117	39.3	157	20.4	82	11.0	44	0.0	0	تضعف المخصصات المالية بإدارات

										سلحة لتنظيم (الندوات ، المؤتمرات ، ش العمل ، والمحاضرات)
150	36.5	146	13.8	55	12.3	49	0.0	0	0	تقلت الإمكانيات المادية في بيئة العمل سببت بشكل مباشر في عدم تطوير إدارة الإلكترونية
176	36.8	147	10.8	43	8.4	34	0.0	0	0	ضعف الإمكانيات المادية في مجال العمل مع المكاتب الاستشارية والمعاهد العلمية
142	47.5	190	9.0	36	6.0	24	2.0	8	8	محدودية دور الحكومة في المساهمة مالية /العينية) لدعم تطوير الإدارة إلكترونية
167	43.4	174	7.8	31	6.0	24	1.0	4	4	ضعف الدعم المالي المخصص لبحوث والدراسات في مجال تطوير الإدارة إلكترونية
122	31.5	126	22.3	89	13.5	53	2.4	10	10	إيرادات المصلحة كافية لتغطية كافة العمليات وتساهم في تطوير الإدارة إلكترونية

7.2	189	41.0	164	9.8	39	1.0	4	1.0	4	الحاجة إلى دعم مالي لكي تقوم تطوير الإدارة الإلكترونية بالمصلحة
400										مجموع عدد المبحوثين

بمسؤال أفراد عينة الدراسة والمثلية في (العاملين بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا بمختلف مستوياتهم الوظيفية) لمعرفة آرائهم بشأن توفير الدعم المالي الكافي بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا الذي يساعد في تطوير الإدارة الإلكترونية بها، وذلك من خلال المشجبات المبحوثين على الفقرات الخاصة بذلك المحور ، حيث جاءت موزعة عند المستوى (لا أوافق مطلقا) والمستوى (لا أوافق) والمستوى (أوافق إلى حد ما) والمستوى (أوافق) والمستوى (أوافق بشدة) وبيانات الجدول رقم (27) توضح ذلك حيث نجد أنه:

1. عند المستوى (لا أوافق مطلقا) كانت أعلى نسبة (11%) ، حيث جاءت عند فقرة "نقص الإمكانيات المالية اللازمة لتطوير الإدارة الإلكترونية".
2. عند المستوى (لا أوافق) كانت أعلى نسبة (17.7%) ، حيث جاءت عند فقرة "نقص الإمكانيات المالية اللازمة لتطوير الإدارة الإلكترونية".
3. عند المستوى (أوافق إلى حد ما) كانت أعلى نسبة (27.5%) ، حيث جاءت عند فقرة "قلة كفاية الموارد المالية اللازمة لصيانة الأجهزة".
4. عند المستوى (أوافق) كانت أعلى نسبة (56.3%) ، حيث جاءت عند فقرة "ضعف الميزانيات المخصصة من وزارة الداخلية لشراء أنظمة حماية المعلومات".

5. عند المستوى (أوافق بشدة) كانت أعلى نسبة (47.2%) ، حيث جاءت عند فقرة " الحاجة إلي دعم مالي

لكي تقوم بتطوير الإدارة الالكترونية بالمصلحة ."

جدول رقم (28) التوصيف الإحصائي للفقرات الخاصة بمحور توفير الدعم

المالي الكافي الذي يساعد علي تطوير الإدارة الإلكترونية

معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات
51.51	1.056	2.05	1- كفاءة كفاية الموارد المالية اللازمة لتطوير الإدارة الإلكترونية
46.97	1.240	2.64	2- كفاءة كفاية الموارد المالية اللازمة لصيانة الأجهزة
49.91	1.158	2.32	3- ارتفاع أسعار البرمجيات الإلكترونية يؤثر علي تطوير الإدارة الإلكترونية
45.28	1.200	2.65	4- ارتفاع أسعار بعض الأجهزة والمعدات الإلكترونية
44.35	1.233	2.78	5- نقص الإمكانيات المالية اللازمة لتطوير الإدارة الإلكترونية
33.36	.764	2.29	6- ضعف الميزانيات المخصصة من وزارة الداخلية لشراء أنظمة حماية المعلومات
41.73	.818	1.96	7- قلة المخصصات المالية لبرامج تسيير العمل اليومي من ثريات وغيرها وسوء استخدامها
40.52	.782	1.93	8- قلة كفاية الميزانية المخصصة لتصميم وتطوير برامج وتطبيقات الحاسب الآلي

42.75	.825	1.93	تقلت المخصصات المالية لبرامج التدريب في مجال تطوير الإدارة الإلكترونية
45.07	.960	2.13	11-ضعف المخصصات المالية بإدارات المصلحة لتنظيم (الندوات ، المؤتمرات ، ورش عمل ، والمحاضرات)
50.10	1.002	2.00	11-تقلت الإمكانيات المادية في بيئة العمل أسهمت بشكل مباشر في عدم تطوير الإدارة الإلكترونية
50.77	.929	1.83	12-ضعف الإمكانيات المادية في مجال التعاون مع المكاتب الاستشارية والمعاهد التدريبية
48.53	.927	1.91	13-محدودية دور الحكومة في المساهمة (المالية/العينية) لدعم تطوير الإدارة الإلكترونية
49.12	.889	1.81	14-ضعف الدعم المالي المخصص للبحوث والدراسات في مجال تطوير الإدارة الإلكترونية
29.52	1.104	3.74	15-إيرادات المصلحة كافية لتغطية كافة المصروفات وتساهم في تطوير الإدارة الإلكترونية
17.85	.771	4.32	16-الحاجة إلي دعم مالي لكي تقوم بتطوير الإدارة الإلكترونية بالمصلحة
20.59	.492	2.39	توفير الدعم المالي الكافي يساعد علي تطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية

يتبين من خلال نتائج الجدول رقم (28) أن قيمة المتوسط الحسابي لتوفير الدعم المالي الكافي بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا الذي يساعد علي تطوير الإدارة الإلكترونية بها ، بحسب وجهة نظر عينة الدراسة من العاملين بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا بمختلف مستوياتهم الوظيفية ، بلغ (2.39) حيث يدل على مستوى الإجابة (لا أوافق) وفق مقياس ليكرت الخماسي ، وبانحراف معياري قدره (0.492) ، كما أن معامل الاختلاف يشكل نحو (20.6%) تقريباً ، مما يشير إلى أن هناك تجانساً بنسبة (79.4%) بين إجابات أفراد عينة الدراسة ، وهذا يدل علي أن العاملين بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا عينة الدراسة بمختلف مستوياتهم الوظيفية يتفقون علي توفير الدعم المالي الكافي بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا الذي يساعد علي تطوير الإدارة الإلكترونية بها وبدرجة تصل نسبتها إلى (47.8%) من وجهة نظر مفردات عينة الدراسة.

كما يلاحظ أن أعلى متوسط حسابي للفقرات الواردة ضمن هذا المحور هو (4.32) عن العبارة التي تشير إلى (الحاجة إلي دعم مالي لكي تقوم بتطوير الإدارة الإلكترونية بالمصلحة) ، في حين كان أقل متوسط حسابي عند العبارة التي تشير إلى (ضعف الدعم المالي المخصص للبحوث والدراسات في مجال تطوير الإدارة الإلكترونية) حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (1.81).

أما الجدول رقم (29) يبين توزيع عينة الدراسة بحسب مستويات موافقتهم علي توفير الدعم المالي الكافي بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا الذي يساعد علي تطوير الإدارة الإلكترونية بها طبقاً لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم ، وذلك من خلال دمج استجابات عينة الدراسة لجميع الفقرات المعبرة عن هذا المحور

جدول (29) توزيع عينة الدراسة بحسب مستويات موافقتهم علي توفير الدعم المالي الكافي الذي

يساهم في تطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا

مستويات الموافقة	درجة القياس	العدد	%
لا أوافق مطلقاً	1.79 – 1.00	12	3
لا أوافق	2.59 – 1.80	291	72.8
أوافق إلى حد ما	3.39 – 2.60	83	20.8
أوافق	4.19 – 3.40	14	3.4
أوافق بشدة	5.00 – 4.20	0	0.0
المجموع		400	100.0

تشير بيانات الجدول رقم (29) إلى النتائج التالية:

1. إن (3%) من عينة الدراسة لا يوافقون مطلقاً علي توفير الدعم المالي الكافي بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا الذي يساعد علي تطوير الإدارة الإلكترونية بها طبقاً لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم.
2. إن (72.8%) من عينة الدراسة لا يوافقون علي توفير الدعم المالي الكافي بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا الذي يساعد علي تطوير الإدارة الإلكترونية بها طبقاً لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم.
3. إن (20.8%) من عينة الدراسة يوافقون إلي حدا ما علي توفير الدعم المالي الكافي بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا الذي يساعد علي تطوير الإدارة الإلكترونية بها طبقاً لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم.

4. إن (3.4%) من عينة الدراسة يوافقون علي توفير الدعم المالي الكافي بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا الذي

يساعد علي تطوير الإدارة الإلكترونية بما طبقاً لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم.

5. لا يوجد أحد من أفراد عينة الدراسة يوافق بشدة علي توفير الدعم المالي الكافي بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا

الذي يساعد علي تطوير الإدارة الإلكترونية بما طبقاً لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم.

المحور الخامس : الاعتماد علي نظم المعلومات الحديثة وابرز الآليات التي يمكن من خلالها التغلب علي

تحديات ومعوقات تطوير الإدارة الإلكترونية.

جدول رقم (30) توزيع عينة الدراسة حسب الإجابات على الفقرات الخاصة بمحور الاعتماد علي نظم

المعلومات الحديثة وأبرز الآليات التي يمكن من خلالها التغلب علي تحديات ومعوقات تطوير الإدارة

الإلكترونية

أوافق بشدة		أوافق		أوافق إلي حد ما		لا أوافق		لا أوافق مطلقاً	
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
7.2	269	17.5	70	13.8	55	1.5	6	0.0	0
5.2	185	41.0	164	2.0	8	2.0	8	8.8	35

										الشفافية والشمولية والوضوح
5.7	223	27.8	111	6.7	27	1.0	4	8.8	35	الحاجة إلى تعميق الوعي الكامل لدي السلطة المصلحة بمفهوم ودور وأهمية تطوير الخدمة الالكترونية في تقديم الخدمات
4.0	176	37.4	150	8.8	35	9.8	39	0.0	0	بناء (المياكل/العمليات/الإجراءات الخدمية) بما يتوافق مع متطلبات تطوير الخدمة الالكترونية
3.2	153	41.8	167	18.0	72	2.0	8	0.0	0	بناء نظام معلومات حديث يساهم في تحسين وتطوير الإدارة الالكترونية بكفاءة عالية بالمصلحة
4.3	177	39.3	157	13.4	54	3.0	12	0.0	0	استخدام شبكة الاتصالات الالكترونية والمقدمة (شبكة الاتصالات/الانترنت/الاكسرنات) يساهم في زيادة كفاءة العمل بالمصلحة
4.0	136	48.5	194	13.3	53	4.2	17	0.0	0	الحاجة إلى وضع استراتيجية للتعاون المتسق بين الإدارات في المصلحة
5.8	183	35.7	143	13.7	55	4.8	19	0.0	0	الحاجة إلى استخدام تقنيات امن

										معلومات (برمجيات جدار الحماية/تشفير معلومات/التوقيع الالكتروني)
0.3	169	40.3	161	13.4	54	4.0	16	0.0	0	الحاجة إلى تكثيف جهود التعريب لغة البرامج والتطبيقات الحاسوبية
0.8	159	41.4	166	14.8	59	4.0	16	0.0	0	استخدام مختلف أشكال الاتصال البريد الالكتروني/البريد الصوتي/المؤتمرات الالكترونية
5.8	143	38.4	154	23.8	95	2.0	8	0.0	0	سرعة التغيير في تكنولوجيا المعلومات سعيه مسايرتها ومواكبتها
0.3	121	44.3	177	23.0	92	2.5	10	0.0	0	ضعف برامج الحماية للبيانات معلومات بإدارات المصلحة
0.3	197	33.8	135	6.8	27	9.3	37	1.0	4	نقص الوعي بأهمية الحماية والأمن معلوماتي لدي موظفي المصلحة
0.5	322	17.5	70	0.0	0	2.0	8	0.0	0	تنظيم الدورات المتخصصة والمؤتمرات الهدف بالتقنيات الحديثة تساهم في تطوير إدارة الالكترونية
7.8	191	44.5	178	5.8	23	2.0	8	0.0	0	تعتبر المصلحة قاعدة بيانات شاملة

										عند تطوير الإدارة الالكترونية تساعد تخدم كافة الخدمات
5.7	27	39.8	159	33.5	134	7.8	31	12.2	49	المصلحة تعاني من حالة التكرار مستند في البيانات والقيود هل يساهم نظم الإدارة الالكترونية في القضاء عليها
5.2	61	20	80	3.8	15	38.2	153	22.8	91	لا توجد لدي المصلحة شبكة اتصال شخصية يتم من خلالها تبادل المعلومات جميع العاملين
									400	عمالي عدد المبحوثين

بسؤال أفراد عينة الدراسة والمثلة في (العاملين بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا بمختلف مستوياتهم الوظيفية) لمعرفة آرائهم بشأن تأثير نظم المعلومات الحديثة التي تعتمد عليها مصلحة الأحوال المدنية في ليبيا علي تطوير الإدارة الإلكترونية بها والتغلب علي تحدياتها ومعوقاتها ، وذلك من خلال استجابات المبحوثين علي الفقرات الخاصة بذلك المحور ، حيث جاءت موزعة عند المستوى (لا أوافق مطلقاً)، والمستوى (لا أوافق)، والمستوى (أوافق إلى حد ما) والمستوى (أوافق)، والمستوى (أوافق بشدة)، وبيانات الجدول رقم (30) توضح ذلك حيث نجد أنه:

1. عند المستوى (لا أوافق مطلقاً) كانت أعلى نسبة (22.8%) ، حيث جاءت عند فقرة " توجد لدي المصلحة شبكة اتصال داخلية يتم من خلالها تبادل المعلومات لجميع العاملين " .

2. عند المستوى (لا أوافق) كانت أعلى نسبة (38.2%) ، حيث جاءت عند فقرة " توجد لدي المصلحة شبكة اتصال داخلية يتم من خلالها تبادل المعلومات لجميع العاملين " .
3. عند المستوى (أوافق إلى حد ما) كانت أعلى نسبة (33.5%) ، حيث جاءت عند فقرة " المصلحة تعاني من حالة التكرار السائد في البيانات والقيود هل يساهم تطوير الإدارة الإلكترونية في القضاء عليها " .
4. عند المستوى (أوافق) كانت أعلى نسبة (48.5%) ، حيث جاءت عند فقرة " الحاجة إلي وضع استيرراتيجية للتعاون والتنسيق بين الإدارات في المصلحة " .
5. عند المستوى (أوافق بشدة) كانت أعلى نسبة (80.5%) ، حيث جاءت عند فقرة " تنظيم الدورات المتخصصة والمؤتمرات للتعريف بالتقنيات الحديثة تساهم في تطوير الإدارة الإلكترونية " .
- جدول رقم (31) التوصيف الإحصائي للمفقرات الخاصة بمحور الاعتماد علي نظم المعلومات الحديثة وابرز الآليات التي يمكن من خلالها التغلب علي محديات ومعوقات تطوير الإدارة الإلكترونية

معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات
17.44	.785	4.50	استخدام نظم المعلومات الحديثة تساهم في تطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة لأحوال المدنية الليبية
27.87	1.154	4.14	2- الحاجة إلي بناء قاعدة معلومات واحدة أو أكثر علي مستوي المصلحة تتصف بالثقة والشمولية والوضوح
28.29	1.188	4.20	3- الحاجة إلي تعميق الوعي الكامل لدي منتسبي المصلحة بمفهوم ودور وأهمية تطوير

			الإدارة الإلكترونية في تقديم الخدمات
22.80	.946	4.15	4-إعادة بناء(الهياكل/العمليات/الإجراءات الإدارية) بما يتوافق مع متطلبات تطوير الإدارة الإلكترونية
18.87	.785	4.16	5-بناء نظام معلومات حديث يساهم في تطبيق وتطوير الإدارة الإلكترونية بكفاءة عالية بالمصلحة
18.82	.798	4.24	6-استخدام شبكة الاتصالات الإلكترونية المتطورة والمتقدمة (شبكة الانترنت/الانترانت/الأكسبرانت) يساهم في زيادة كفاءة العمل بالمصلحة
19.25	.793	4.12	7-الحاجة إلي وضع استراتيجيات للتعاون والتنسيق بين الإدارات في المصلحة
20.33	.858	4.22	8-الحاجة إلي استخدام تقنيات أمن المعلومات (برمجيات جدار الحماية/تشفير البيانات/التوقيع الإلكتروني )
19.57	.822	4.20	9-الحاجة إلي تكثيف جهود التعريب لكافة البرامج والتطبيقات الحاسوبية
19.74	.823	4.17	10-استخدام مختلف أشكال الاتصال الإلكتروني (البريد الإلكتروني/البريد الصوتي/المؤتمرات الإلكترونية)
20.05	.818	4.08	11-سرعة التغيير في تكنولوجيا المعلومات وصعوبة مسايرتها ومواكبتها
40.36	.795	1.97	12-ضعف برامج الحماية للبيانات والمعلومات بإدارات المصلحة
55.25	.989	1.79	13-نقص الوعي بأهمية الحماية والأمن المعلوماتي لدي موظفي المصلحة
11.51	.548	4.76	14-تنظيم الدورات المتخصصة والمؤتمرات للتعريف بالتقنيات الحديثة تساهم في تطوير

			إدارة الالكترونية
15.66	.686	4.38	15- تعتبر المصلحة قاعدة بيانات شاملة هل عند تطوير الإدارة الالكترونية تساعد في قسم كافة الخدمات
39.14	1.092	2.79	16- المصلحة تعاني من حالة التكرار السائد في البيانات والقيود هل يساهم تطوير إدارة الالكترونية في القضاء عليها
53.12	1.413	2.66	17- توجد لدي المصلحة شبكة اتصال داخلية يتم من خلالها تبادل المعلومات لجميع العاملين
10.92	.414	3.79	18- اعتماد علي نظم المعلومات الحديثة يساعد في تطوير الإدارة الالكترونية مصلحة الأحوال المدنية

يتبين من خلال نتائج الجدول رقم (31) أن قيمة المتوسط الحسابي لتأثير نظم المعلومات الحديثة التي تعتمد عليها مصلحة الأحوال المدنية في ليبيا علي تطوير الإدارة الإلكترونية بها والتغلب علي تحدياتها ومعوقاتها ، بحسب وجهة نظر عينة الدراسة من العاملين بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا بمختلف مستوياتهم الوظيفية ، بلغ (3.79) حيث يدل علي مستوى الإجابة (أوافق) وفق مقياس ليكرت الخماسي ، وبانحراف معياري قدره (0.414) ، كما أن معامل الاختلاف يشكل نحو (11%) تقريبا ، مما يشير إلى أن هناك تحاملاً بنسبة (89%) بين إجابات أفراد عينة الدراسة ، وهذا يدل علي أن العاملين بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا عينة الدراسة بمختلف مستوياتهم الوظيفية يتفقوا علي تأثير نظم المعلومات الحديثة التي تعتمد عليها مصلحة الأحوال المدنية في ليبيا علي تطوير الإدارة الإلكترونية بها والتغلب علي تحدياتها ومعوقاتها وبدرجة تصل نسبتها إلى (75.8%) من وجهة نظر مفردات عينة الدراسة.

كما يلاحظ أن أعلى متوسط حسابي للفقرات الواردة ضمن هذا المحور هو (4.76) عن العبارة التي تشير إلى (تنظيم الدورات المتخصصة والمؤتمرات للتعريف بالتقنيات الحديثة تساهم في تطوير الإدارة الإلكترونية) ، في حين كان أقل متوسط حسابي عند العبارة التي تشير إلى (نقص الوعي بأهمية الحماية والأمن المعلوماتي لدى موظفي المصلحة) حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (1.79).

أما الجدول رقم (32) يبين توزيع عينة الدراسة بحسب مستويات موافقتهم علي تأثير نظم المعلومات الحديثة التي تعتمد عليها مصلحة الأحوال المدنية في ليبيا علي تطوير الإدارة الإلكترونية بما والتغلب علي تحدياتها ومعوقاتهما طبقا لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم وذلك من خلال دمج استجابات عينة الدراسة لجميع الفقرات المعبرة عن هذا المحور. جدول (32) توزيع عينة الدراسة بحسب مستويات موافقتهم لتأثير نظم المعلومات الحديثة التي تعتمد عليها مصلحة الأحوال المدنية في ليبيا علي تطوير الإدارة الإلكترونية بما والتغلب علي تحدياتها ومعوقاتهما

مستويات الموافقة	درجة القياس	العدد	%
لا أوافق مطلقاً	1.00 – 1.79	0	0.0
لا أوافق	1.80 – 2.59	4	1
أوافق إلى حد ما	2.60 – 3.39	101	25.2
أوافق	3.40 – 4.19	207	51.8
أوافق بشدة	4.20 – 5.00	88	22
المجموع		400	100.0

تشير بيانات الجدول رقم (32) إلى النتائج التالية:

1. لا يوجد أحد من أفراد عينة الدراسة لا يوافقون مطلقاً علي تأثير نُظم المعلومات الحديثة التي تعتمد عليها مصلحة الأحوال المدنية في ليبيا علي تطوير الإدارة الإلكترونية بها والتغلب علي تحدياتها ومعوقاتها طبقاً لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم.
2. أن (1%) من عينة الدراسة لا يوافقون علي تأثير نُظم المعلومات الحديثة التي تعتمد عليها مصلحة الأحوال المدنية في ليبيا علي تطوير الإدارة الإلكترونية بها والتغلب علي تحدياتها ومعوقاتها طبقاً لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم.
3. أن (25.2%) من عينة الدراسة يوافقون إلى حد ما علي تأثير نظم المعلومات الحديثة التي تعتمد عليها مصلحة الأحوال المدنية في ليبيا علي تطوير الإدارة الإلكترونية بها والتغلب علي تحدياتها ومعوقاتها طبقاً لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم.
4. أن (51.8%) من عينة الدراسة يوافقون علي تأثير نظم المعلومات الحديثة التي تعتمد عليها مصلحة الأحوال المدنية في ليبيا علي تطوير الإدارة الإلكترونية بها والتغلب علي تحدياتها ومعوقاتها طبقاً لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم.
5. أن (22%) من عينة الدراسة يوافقون بشدة علي تأثير نظم المعلومات الحديثة التي تعتمد عليها مصلحة الأحوال المدنية في ليبيا علي تطوير الإدارة الإلكترونية بها والتغلب علي تحدياتها ومعوقاتها طبقاً لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم.

### المبحث الثالث: تحليل فرضيات الدراسة

من خلال الاطلاع علي أدبيات موضوع الدراسة واستنادا إلى طبيعة المشكلة ، ومن خلال استطلاع آراء العينة التي تم اختيارها من العاملين بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا بمختلف مستوياتهم الوظيفية ، تم وضع الفرضيات التالية:

#### الفرضية الأولى:

إن استخدام وتطبيق نظام إداري معلوماتي متطور ومتقدم بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا يؤثر ويساهم في تطوير الإدارة الإلكترونية بها.

#### الفرضية الثانية:

وجود المعوقات التقنية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا تحول دون تطوير الإدارة الإلكترونية بها.

#### الفرضية الثالثة:

وجود العنصر البشري الكفاء بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا الذي يساهم في تطوير الإدارة الإلكترونية بها.

#### الفرضية الرابعة:

توفير الدعم المالي الكافي بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا الذي يساعد علي تطوير الإدارة الإلكترونية بها.

#### الفرضية الخامسة:

إن الاعتماد علي نظم المعلومات الحديثة يساعد علي تطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية في

ليبيا والتغلب علي تحدياتها ومعوقاتها.

الفرضية السادسة:

إن استخدام التقنية الحديثة بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا يؤثر ويساهم في تطوير الإدارة الإلكترونية بها.

الفرضية السابعة:

لا توجد فروق معنوية ذو دلالة إحصائية بالنسبة لإمكانية تطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا تبعاً للمستوي الإداري للمبحوثين.

الفرضية الثامنة:

لا توجد فروق معنوية ذو دلالة إحصائية بالنسبة لإمكانية تطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا تبعاً للمستوي التعليمي للمبحوثين.

الفرضية التاسعة:

لا توجد فروق معنوية ذو دلالة إحصائية بالنسبة لإمكانية تطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا تبعاً للدورات في مجال الحاسب الآلي للمبحوثين.

الفرضية العاشرة:

لا توجد فروق معنوية ذو دلالة إحصائية بالنسبة لإمكانية تطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية

في ليبيا تبعاً لعدد سنوات الخبرة في مجال الإدارة الإلكترونية للمبحوثين.

الفرضية الحادية عشرة:

لا توجد فروق معنوية ذو دلالة إحصائية بالنسبة لتحديد المعوقات والتحديات التي تحول دون تطبيق وتطوير

الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا تبعاً للمستوى الإداري للمبحوثين.

الفرضية الثانية عشرة:

لا توجد فروق معنوية ذو دلالة إحصائية بالنسبة لتحديد المعوقات والتحديات التي تحول دون تطبيق وتطوير

الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا تبعاً للمستوى التعليمي للمبحوثين.

الفرضية الثالثة عشرة:

لا توجد فروق معنوية ذو دلالة إحصائية بالنسبة لتحديد المعوقات والتحديات التي تحول دون تطبيق وتطوير

الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا تبعاً للدورات في مجال الحاسب الآلي للمبحوثين.

الفرضية الرابعة عشرة:

لا توجد فروق معنوية ذو دلالة إحصائية بالنسبة لتحديد المعوقات والتحديات التي تحول دون تطبيق وتطوير

الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا تبعاً لعدد سنوات الخبرة في مجال الإدارة الإلكترونية للمبحوثين.

اختبار الفرضية الأولى

ولدراسة واختبار هذه الفرضية والتي تنص علي " أن استخدام وتطبيق نظام إداري معلوماتي متطور ومتقدم بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا يؤثر ويساهم في تطوير الإدارة الإلكترونية بها " ، فقد تم استخدام اختبار  $t$  للعينة الأحادية Sample Test One بين المتوسط الحسابي والمتوسط النظري "الفرضي" فأظهرت نتيجة التحليل الجدول التالي.

جدول (33) اختبار  $t$  بين المتوسط الحسابي والمتوسط النظري لتأثير استخدام نظام إداري معلوماتي متطور ومتقدم في تطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا ( $\mu=3$ )

حجم العينة	المتوسط النظري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	درجات الحرية Df	مستوى المعنوية p-value
400	3	3.1	0.318	5.972	399	0.000

يتضح من نتائج الجدول رقم (33) أن المتوسط الحسابي الذي تأثر استخدام نظام إداري معلوماتي متطور ومتقدم في تطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا بحسب وجهة نظر الباحثين من العاملين بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا عينة الدراسة (3.1) وانحراف معياري (0.318) ، حيث كانت قيمة  $t$  المحسوبة تساوي (5.972) وهي معنوية ودالة إحصائيا وذلك بدرجات حرية (399) ، لأن قيمة مستوى المعنوية المشاهد  $P\text{-value} = 0.000$  وهي أصغر من مستوى الدلالة  $\alpha = 0.05$  ، مما يدل على استخدام نظام إداري معلوماتي متطور ومتقدم بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا يؤثر ويساهم في تطوير الإدارة الإلكترونية بها.

اختبار الفرضية الثانية

ولدراسة واختبار هذه الفرضية والتي تنص علي " وجود المعوقات التقنية بمصلحة الأحوال المدنية في

ليبيا تحول دون تطوير الإدارة الالكترونية بها " ، فقد تم استخدام اختبار  $t$  للينة الأحادية **One**

**Sample Test** بين المتوسط الحسابي والمتوسط النظري "الفرضي" فأظهرت نتيجة التحليل الجدول التالي.

جدول (34) اختبار  $t$  بين المتوسط الحسابي والمتوسط النظري لمدي وجود المعوقات التقنية التي تحول

دون تطوير الإدارة الالكترونية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا ( $\mu=3$ )

حجم العينة	المتوسط النظري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	درجات الحرية	مستوى المعنوية
400	3	3.3	0.187	31.66	399	0.000

يتضح من نتائج الجدول رقم (34) أن المتوسط الحسابي لمدي وجود المعوقات التقنية بمصلحة الأحوال

المدنية في ليبيا التي تحول دون تطوير الإدارة الإلكترونية بها وفقاً لوجهة نظر الباحثين من العاملين بمصلحة الأحوال

المدنية في ليبيا عينة الدراسة (3.3) وانحراف معياري (0.187) ، حيث كانت قيمة  $t$  المحسوبة تساوي

(31.66) وهي معنوية ودالة إحصائياً وذلك بدرجات حرية (399) ، لأن قيمة مستوى المعنوية المشاهد

$P\text{-value} = 0.000$  وهي أصغر من مستوى

الدلالة  $\alpha = 0.05$  ، مما يدل على وجود معوقات تقنية تحول دون تطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة

الأحوال المدنية في ليبيا.

## اختبار الفرضية الثالثة

وللدراسة واختبار هذه الفرضية والتي تنص علي " وجود العنصر البشري الكفاء بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا الذي يساهم في تطوير الإدارة الإلكترونية بها " ، فقد تم استخدام اختبار  $t$  للعينة الأحادية Sample Test One بين المتوسط الحسابي والمتوسط النظري "الفرضي" فأظهرت نتيجة التحليل الجدول التالي.

جدول (35) اختبار  $t$  بين المتوسط الحسابي والمتوسط النظري لمدي وجود العنصر البشري الكفاء بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا الذي يساهم في تطوير الإدارة الإلكترونية بها ( $\mu=3$ )

حجم العينة	المتوسط النظري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	درجات الحرية	مستوى المعنوية
400	3	2.9	0.326	-3.433	399	p-value
						0.001

يتضح من نتائج الجدول رقم (35) أن المتوسط الحسابي لمدي وجود العنصر البشري الكفاء بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا الذي يساهم في تطوير الإدارة الإلكترونية بما بحسب وجهة نظر الباحثين من العاملين بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا عينة الدراسة (2.9) وانحراف معياري (0.326) ، حيث كانت قيمة  $t$  المحسوبة تساوي (-3.433) وهي معنوية ودالة إحصائيا وذلك بدرجات حرية (399) ، لأن قيمة مستوى المعنوية المشاهد  $P\text{-value} = 0.001$  وهي أصغر من مستوى الدلالة  $\alpha = 0.05$  ، مما يدل على عدم وجود العنصر البشري الكفاء الذي يساهم في تطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا.

## اختبار الفرضية الرابعة

ولدراسة واختبار هذه الفرضية والتي تنص علي " توفير الدعم المالي الكافي بمصلحة الأحوال المدنية

في ليبيا الذي يساعد علي تطوير الإدارة الإلكترونية بها " ، فقد تم استخدام اختبار  $t$  للعينة الأحادية One

Sample Test بين المتوسط الحسابي والمتوسط النظري "الفرضي" فأظهرت نتيجة التحليل الجدول التالي.

جدول (36) اختبار  $t$  بين المتوسط الحسابي والمتوسط النظري لمدى توفير الدعم المالي الكافي الذي

يساعد علي تطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا ( $\mu=3$ )

حجم العينة	المتوسط النظري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	درجات الحرية	مستوى المعنوية
400	3	2.4	0.492	-24.50	399	0.000

يتضح من نتائج الجدول رقم (36) أن المتوسط الحسابي لمدي توفير الدعم المالي الكافي بمصلحة الأحوال

المدنية في ليبيا الذي يساعد علي تطوير الإدارة الإلكترونية بها بحسب وجهة نظر المبحوثين من العاملين بمصلحة

الأحوال المدنية في ليبيا عينة الدراسة (2.4) وبانحراف معياري (0.492) ، حيث كانت قيمة  $t$  المحسوبة تساوي

(-24.50) وهي معنوية ودالة إحصائيا وذلك بدرجات حرية (399) ، لأن قيمة مستوى المعنوية المشاهد

$P\text{-value} = 0.000$  وهي أصغر من مستوى الدلالة  $\alpha = 0.05$  ، مما يدل على عدم توفير الدعم المالي

الكافي الذي يساعد علي تطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا.

## اختبار الفرضية الخامسة

ولدراسة واختبار هذه الفرضية والتي تنصّ علي " إن الاعتماد علي نظم المعلومات الحديثة يساعد علي تطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا والتغلب علي تحدياتها ومعوقاتها " ، فقد تمّ استخدام اختبار  $t$  للعينة الأحادية Sample Test One بين المتوسط الحسابي والمتوسط النظري "الفرضي" فأظهرت نتيجة التحليل الجدول التالي.

جدول (37) اختبار  $t$  بين المتوسط الحسابي والمتوسط النظري لأهمية اعتماد مصلحة الأحوال المدنية في ليبيا علي نظم المعلومات الحديثة لتطوير الإدارة الإلكترونية بها ( $\mu=3$ )

حجم العينة	المتوسط النظري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	درجات الحرية Df	مستوى المعنوية p-value
400	3	3.8	0.414	38.58	399	0.000

يتضح من نتائج الجدول رقم (37) أن المتوسط الحسابي لأهمية اعتماد مصلحة الأحوال المدنية في ليبيا علي نظم المعلومات الحديثة لتطوير الإدارة الإلكترونية بها والتغلب علي تحدياتها ومعوقاتها وفقاً لوجهة نظر الباحثين من العاملين بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا عينة الدراسة (3.8) وانحراف معياري (0.414) ، حيث كانت قيمة  $t$  المحسوبة تساوي (38.58) وهي معنوية ودالة إحصائياً وذلك بدرجات حرية (399) ، لأن قيمة مستوى المعنوية المشاهد  $P\text{-value} = 0.000$  وهي أصغر من مستوى الدلالة  $\alpha = 0.05$  ، مما يدلّ علي أن اعتماد مصلحة

الأحوال المدنية في ليبيا علي نُظْم المعلومات الحديثة يساعد علي تطوير الإدارة الإلكترونية بها وأيضاً التغلب علي تحدياتها ومعوقاتها.

### اختبار الفرضية السادسة

ولدراسة واختبار هذه الفرضية والتي تنصّ علي " إن استخدام التقنية الحديثة بمصلحة الأحوال المدنية

في ليبيا يؤثر ويساهم في تطوير الإدارة الإلكترونية بها " ، فقد تم استخدام اختبار  $t$  للعينات الأحادية One Sample Test بين المتوسط الحسابي والمتوسط النظري "الفرضي" فأظهرت نتيجة التحليل الجدول التالي.

جدول (38) اختبار  $t$  بين المتوسط الحسابي والمتوسط النظري لتأثير استخدام التقنية الحديثة بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا علي تطوير الإدارة الإلكترونية بها ( $\mu=3$ )

حجم العينة	المتوسط النظري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	درجات الحرية	مستوى المعنوية
400	3	3.3	0.237	23.58	399	p-value
						0.000

يتضح من نتائج الجدول رقم (38) أن المتوسط الحسابي لتأثير استخدام التقنية الحديثة بمصلحة الأحوال

المدنية في ليبيا علي تطوير الإدارة الإلكترونية بها وفقاً لوجهة نظر الباحثين من العاملين بمصلحة الأحوال المدنية في

ليبيا عينة الدراسة (3.3) وانحراف معياري (0.237) ، حيث كانت قيمة  $t$  المحسوبة تساوي (23.58) وهي

معنوية ودالة إحصائية وذلك بدرجات حرية (399) ، لأن قيمة مستوى المعنوية المشاهد  $P- = 0.000$

value وهي أصغر من مستوى الدلالة  $\alpha = 0.05$  ، مما يدل على أن استخدام التقنية الحديثة بمصلحة الأحوال

المدنية في ليبيا يؤثر ويساهم في تطوير الإدارة الإلكترونية بها.

اختبار الفرضية السابعة:

ولدراسة واختبار هذه الفرضية والتي تنصّ علي " لا توجد فروق معنوية ذو دلالة إحصائية بالنسبة

لإمكانية تطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا تبعا للمستوي الإداري للمبحوثين " ،

فقد تمّ استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي F لمعرفة الفروق بين أكثر من متوسطين ، فأظهرت نتيجة هذا

التحليل الجدول التالي.

جدول (39) اختبار تحليل التباين الأحادي لمعرفة الفروق في إمكانية تطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة

الأحوال المدنية بليبيا تبعا للمستوي الإداري للمبحوثين

المستوي الإداري	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (F)	مستوى المعنوية p-value
مدير	6	3.03	258	3.158	0.044
رئيس قسم	65	3.12	.293		
موظف	329	3.04	.233		

يتضح من نتائج الجدول رقم (39) الفروق في إمكانية تطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا تبعاً للمستوى الإداري للمبحوثين من عينة الدراسة العاملين بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا ، أن متوسط إمكانية تطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا من وجهة نظر المديرين هو (3.03) وبانحراف معياري (0.258) ، بينما متوسط إمكانية تطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا من وجهة نظر رؤساء الأقسام هو (3.12) وبانحراف معياري (0.293) ، كما أن متوسط إمكانية تطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا من وجهة نظر الموظفين هو (3.04) وبانحراف معياري (0.233) ، وأن قيمة  $F$  المحسوبة (3.158) وهي معنوية ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) حيث أن قيمة مستوى المعنوية المشاهد  $P\text{-value} = 0.044$  وهي أصغر من مستوى الدلالة  $\alpha = 0.05$  ، مما يدل على وجود فروق معنوية وذات دلالة إحصائية بالنسبة لإمكانية تطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا تبعاً للمستوى الإداري للمبحوثين من عينة الدراسة.

#### اختبار الفرضية الثامنة:

ولدراسة واختبار هذه الفرضية والتي تنصّ على " لا توجد فروق معنوية ذو دلالة إحصائية بالنسبة لإمكانية تطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا تبعاً للمستوى التعليمي للمبحوثين " ، فقد تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي  $F$  لمعرفة الفروق بين أكثر من متوسطين ، فأظهرت نتيجة هذا التحليل الجدول التالي:

جدول (40) اختبار تحليل التباين الأحادي لمعرفة الفروق في إمكانية تطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة

الأحوال المدنية بليبيا تبعا للمستوي التعليمي للمبحوثين

المستوي التعليمي	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (F)	مستوى المعنوية p-value
تعليم ما قبل الجامعي	220	3.08	.247	4.054	0.018
تعليم جامعي	156	3.04	.242		
تعليم ما بعد الجامعي	24	2.93	.216		

يتضح من نتائج الجدول رقم (40) والتي تبين الفروق في إمكانية تطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا تبعا للمستوي التعليمي للمبحوثين من عينة الدراسة العاملين بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا ، أن متوسط إمكانية تطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا من وجهة نظر ممن مستواهم التعليمي ما قبل الجامعي هو (3.08) وانحراف معياري (0.247) ، بينما متوسط إمكانية تطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا من وجهة نظر ممن مستواهم التعليمي الجامعي هو (3.04) وانحراف معياري (0.242) ، كما أن متوسط إمكانية تطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا من وجهة نظر ممن مستواهم التعليمي ما بعد الجامعي هو (2.93) وانحراف معياري (0.216) ، وأن قيمة F المحسوبة (4.054) وهي معنوية ودالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05) حيث أن قيمة مستوى المعنوية المشاهد  $P\text{-value} = 0.018$  وهي أصغر من مستوى الدلالة  $\alpha = 0.05$  ، مما يدل على وجود فروق معنوية وذات دلالة إحصائية بالنسبة لإمكانية تطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا تبعا للمستوي التعليمي للمبحوثين من عينة الدراسة.

اختبار الفرضية التاسعة: ولدراسة واختبار هذه الفرضية والتي تنص علي " لا توجد فروق معنوية ذو دلالة إحصائية بالنسبة لإمكانية تطوير الإدارة الالكترونية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا تبعاً للدورات في مجال الحاسب الآلي للمبحوثين " ، فقد تم استخدام اختبار  $t$  للمجموعتين المستقلتين **T-test** فأظهرت نتيجة التحليل الجدول التالي:

جدول (41) اختبار ( $t$ ) لمعرفة الفروق في إمكانية تطوير الإدارة الالكترونية بمصلحة الأحوال المدنية بليبيا تبعاً للدورات في مجال الحاسب الآلي للمبحوثين

مستوى المعنوية <b>p-value</b>	درجات الحرية <b>Df</b>	قيمة ( $t$ )	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	حجم العينة	المشاركة في دورات الحاسب الآلي
0.145	398	-1.462	0.235	3.04	241	لم أشارك في أي دورة
			0.259	3.08	159	أشارك في دورة فأكثر

يتضح من نتائج الجدول رقم (41) التي تبين الفروق في إمكانية تطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا تبعاً لمشاركة المبحوثين بالدورات في مجال الحاسب الآلي من عينة الدراسة العاملين بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا ، أن متوسط إمكانية تطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا من وجهة نظر المبحوثين الذين لم يشاركوا في أي دورة تدريبية بمجال الحاسب الآلي هو (3.04) وانحراف معياري (0.235) ، بينما متوسط إمكانية تطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا من وجهة نظر المبحوثين الذين يشاركوا في دورة تدريبية أو أكثر بمجال الحاسب الآلي هو (3.08) وانحراف معياري (0.259) ، وأن قيمة  $t$  المحسوبة

(-1.462) وهي غير معنوية وليست دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) حيث أن قيمة مستوى المعنوية المشاهد  $P\text{-value} = 0.145$  وهي أكبر من مستوى الدلالة  $\alpha = 0.05$  ، مما يدل على عدم وجود فروق معنوية وذات دلالة إحصائية بالنسبة لإمكانية تطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا تبعاً لمشاركة الباحثين من عينة الدراسة بالدورات في مجال الحاسب الآلي.

اختبار الفرضية العاشرة: ولدراسة واختبار هذه الفرضية والتي تنصّ على "لا توجد فروق معنوية ذو دلالة إحصائية بالنسبة لإمكانية تطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا تبعاً لعدد سنوات الخبرة في مجال الإدارة الإلكترونية للمبحوثين" ، فقد تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي  $F$  لمعرفة الفروق بين أكثر من متوسطين ، فأظهرت نتيجة هذا التحليل الجدول التالي.

جدول (42) اختبار تحليل التباين الأحادي لمعرفة الفروق في إمكانية تطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية بليبيا تبعاً لعدد سنوات الخبرة في مجال الإدارة الإلكترونية للمبحوثين

عدد سنوات الخبرة في مجال الإدارة الإلكترونية	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (F)	مستوى المعنوية p-value
اقل من سنة	217	3.01	.232	11.726	0.000
من 1 إلى اقل من 5 سنوات	145	3.13	.239		
من 5 إلى اقل من 10 سنوات	38	3.04	.278		

يتضح من نتائج الجدول رقم (42) التي تبين الفروق في إمكانية تطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا تبعاً لعدد سنوات الخبرة في مجال الإدارة الإلكترونية للمبحوثين من عينة الدراسة العاملين بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا ، وأن متوسط إمكانية تطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا من وجهة نظر من لديهم خبرة اقل من سنة هو (3.01) وانحراف معياري (0.232) ، بينما متوسط إمكانية تطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا من وجهة نظر من لديهم خبرة من سنة واطل من 5 سنوات هو (3.13) وانحراف معياري (0.239) ، كما أن متوسط إمكانية تطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا من وجهة نظر من لديهم خبرة من 5 سنوات إلى اقل من 10 سنوات هو (3.04) وانحراف معياري (0.278) ، وأن قيمة F المحسوبة (11.726) وهي معنوية ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) حيث أن قيمة مستوى المعنوية المشاهد  $P\text{-value} = 0.000$  وهي أصغر من مستوى الدلالة  $\alpha = 0.05$  ، مما يدل على وجود فروق معنوية وذات دلالة إحصائية بالنسبة لإمكانية تطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا تبعاً لعدد سنوات الخبرة في مجال الإدارة الإلكترونية للمبحوثين من عينة الدراسة.

اختبار الفرضية الحادية عشرة: ولدراسة واختبار هذه الفرضية والتي تنص على " لا توجد فروق معنوية ذو دلالة إحصائية بالنسبة لتحديد المعوقات والتحديات التي تحول دون تطبيق وتطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا تبعاً للمستوى الإداري للمبحوثين " ، فقد تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي F لمعرفة الفروق بين أكثر من متوسطين ، فأظهرت نتيجة هذا التحليل الجدول التالي.

جدول (43) اختبار تحليل التباين الأحادي لمعرفة الفروق بالنسبة لتحديد المعوقات والتحديات التي تحول دون تطبيق وتطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية بليبيا تبعا للمستوي الإداري للمبحوثين

المستوي الإداري	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (F)	مستوى المعنوية p-value
مدير	6	3.08	.161	8.625	0.000
رئيس قسم	65	3.23	.155		
موظف	329	3.31	.189		

يتضح من نتائج الجدول رقم (43) التي تبين الفروق بالنسبة لتحديد المعوقات والتحديات التي تحول دون تطبيق وتطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا تبعا للمستوي الإداري للمبحوثين من عينة الدراسة العاملين بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا ، إن متوسط تحديد المعوقات والتحديات التي تحول دون تطبيق وتطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا من وجهة نظر المديرين هو (3.08) وانحراف معياري (0.161) ، بينما متوسط تحديد المعوقات والتحديات التي تحول دون تطبيق وتطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا من وجهة نظر رؤساء الأقسام هو (3.23) وانحراف معياري (0.155) ، كما أن متوسط تحديد المعوقات والتحديات التي تحول دون تطبيق وتطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا من وجهة نظر الموظفين هو (3.31) وانحراف معياري (0.189) ، وإن قيمة F المحسوبة (8.625) وهي معنوية ودالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05) حيث أن قيمة مستوى المعنوية المشاهد  $P\text{-value} = 0.000$  وهي أصغر من مستوى

الدلالة  $\alpha = 0.05$  ، مما يدل على وجود فروق معنوية وذات دلالة إحصائية بالنسبة لتحديد المعوقات والتحديات التي تحول دون تطبيق وتطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا تبعاً للمستوى الإداري للمبحوثين من عينة الدراسة.

#### اختبار الفرضية الثانية عشرة:

ولدراسة واختبار هذه الفرضية والتي تنص على " لا توجد فروق معنوية ذو دلالة إحصائية بالنسبة لتحديد المعوقات والتحديات التي تحول دون تطبيق وتطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا تبعاً للمستوى التعليمي للمبحوثين " ، فقد تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي  $F$  لمعرفة الفروق بين أكثر من متوسطين ، فأظهرت نتيجة هذا التحليل الجدول التالي.

جدول (44) اختبار تحليل التباين الأحادي لمعرفة الفروق بالنسبة لتحديد المعوقات والتحديات التي تحول دون تطبيق وتطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية بليبيا تبعاً للمستوى التعليمي للمبحوثين

المستوى التعليمي	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (F)	مستوى المعنوية p-value
تعليم ما قبل الجامعي	220	3.29	.175	1.921	0.148
تعليم جامعي	156	3.30	.213		
تعليم ما بعد الجامعي	24	3.22	.068		

يتضح من نتائج الجدول رقم (44) والتي تبين الفروق بالنسبة لتحديد المعوقات والتحديات التي تحول دون تطبيق وتطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا تبعاً للمستوى التعليمي للمبحوثين من عينة الدراسة العاملين بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا ، أن متوسط تحديد المعوقات والتحديات التي تحول دون تطبيق وتطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا من وجهة نظر من هم مستواهم التعليمي ما قبل الجامعي هو (3.29) وانحراف معياري (0.175) ، بينما متوسط تحديد المعوقات والتحديات التي تحول دون تطبيق وتطوير

الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا من وجهة نظر من هم مستواهم التعليمي الجامعي هو (3.30) وانحراف معياري (0.213) ، كما أن متوسط تحديد المعوقات والتحديات التي تحول دون تطبيق وتطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا من وجهة نظر من هم مستواهم التعليمي ما بعد الجامعي هو (3.22) وانحراف معياري (0.068) ، وأن قيمة F المحسوبة (1.921) وهي غير معنوية وليست دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) حيث إن قيمة مستوى المعنوية المشاهد  $P\text{-value} = 0.148$  وهي أكبر من مستوى الدلالة  $\alpha = 0.05$  ، مما يدل على عدم وجود فروق معنوية وذات دلالة إحصائية بالنسبة لتحديد المعوقات والتحديات التي تحول دون تطبيق وتطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا تبعاً للمستوى التعليمي للمبحوثين من عينة الدراسة.

اختبار الفرضية الثالثة عشرة:

ولدراسة واختبار هذه الفرضية والتي تنصّ على " لا توجد فروق معنوية ذو دلالة إحصائية بالنسبة لتحديد المعوقات والتحديات التي تحول دون تطبيق وتطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا تبعاً

للدورات في مجال الحاسب الآلي للمبحوثين " ، فقد تم استخدام اختبار  $t$  للمجموعتين المستقلتين  $T$ -  
test فأظهرت نتيجة التحليل الجدول التالي.

جدول (45) اختبار ( $T$ ) لمعرفة الفروق بالنسبة لتحديد المعوقات والتحديات التي تحول دون تطبيق وتطوير  
الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية بليبيا تبعا للدورات في مجال الحاسب الآلي للمبحوثين

المشاركة في دورات الحاسب الآلي	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ( $t$ )	درجات الحرية Df	مستوى المعنوية p-value
لم أشارك في أي دورة	241	3.30	.169	0.991	398	0.322
شارك في دورة فأكثر	159	3.28	.212			

يتضح من نتائج الجدول رقم (45) والتي تبين الفروق بالنسبة لتحديد المعوقات والتحديات التي تحول دون  
تطبيق وتطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا تبعا للمشاركة للمبحوثين بالدورات في مجال الحاسب  
الآلي من عينة الدراسة العاملين بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا ، أن متوسط تحديد المعوقات والتحديات التي تحول  
دون تطبيق وتطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا من وجهة نظر المبحوثين الذين لم يشاركون في  
أي دورة تدريبية بمجال الحاسب الآلي هو (3.30) وانحراف معياري (0.169) ، بينما متوسط تحديد المعوقات  
والتحديات التي تحول دون تطبيق وتطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا من وجهة نظر المبحوثين  
الذين يشاركون في دورة تدريبية أو أكثر بمجال الحاسب الآلي هو (3.28) وانحراف معياري (0.212) ، وأن قيمة  
 $t$  المحسوبة (0.991) وهي غير معنوية وليست دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05) حيث أن قيمة مستوى

المعنوية المشاهد  $P\text{-value} = 0.322$  وهي أكبر من مستوى الدلالة  $\alpha = 0.05$  ، مما يدل على عدم وجود فروق معنوية وذات دلالة إحصائية بالنسبة لتحديد المعوقات والتحديات التي تحول دون تطبيق وتطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا تبعاً لمشاركة الباحثين من عينة الدراسة بالدورات في مجال الحاسب الآلي.

اختبار الفرضية الرابعة عشرة:

ولدراسة واختبار هذه الفرضية والتي تنص على " لا توجد فروق معنوية ذو دلالة إحصائية بالنسبة لتحديد المعوقات والتحديات التي تحول دون تطبيق وتطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا تبعاً لعدد سنوات الخبرة في مجال الإدارة الإلكترونية للمبحوثين " ، فقد تمّ استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي F لمعرفة الفروق بين أكثر من متوسطين ، فأظهرت نتيجة هذا التحليل الجدول التالي .

جدول ( 46 ) اختبار تحليل التباين الأحادي لمعرفة الفروق بالنسبة لتحديد المعوقات والتحديات التي تحول دون تطبيق وتطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية بليبيا تبعاً لعدد سنوات الخبرة في مجال الإدارة الإلكترونية للمبحوثين

عدد سنوات الخبرة في مجال الإدارة الإلكترونية	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (F)	مستوى المعنوية p-value
اقل من سنة	217	3.31	.186	5.697	0.004
من 1 إلى اقل من 5 سنوات	145	3.29	.186		
من 5 إلى اقل من 10 سنوات	38	3.20	.176		

يتضح من نتائج الجدول رقم (46) والتي تبين الفروق بالنسبة لتحديد المعوقات والتحديات التي تحول دون تطبيق وتطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا تبعاً لعدد سنوات الخبرة في مجال الإدارة الإلكترونية للمبحوثين من عينة الدراسة العاملين بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا ، أن متوسط تحديد المعوقات والتحديات التي تحول دون تطبيق وتطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا من وجهة نظر من لديهم خبرة أقل من سنة هو (3.31) وبانحراف معياري (0.186) ، بينما متوسط تحديد المعوقات والتحديات التي تحول دون تطبيق وتطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا من وجهة نظر من لديهم خبرة من سنة وأقل من 5 سنوات هو (3.29) وبانحراف معياري (0.186) ، كما أن متوسط تحديد المعوقات والتحديات التي تحول دون تطبيق وتطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا من وجهة نظر من لديهم خبرة من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات هو (3.20) وبانحراف معياري (0.176) ، وأن قيمة F المحسوبة (5.697) وهي معنوية ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) حيث أن قيمة مستوى المعنوية المشاهد  $P\text{-value} = 0.004$  وهي أصغر من مستوى الدلالة  $\alpha = 0.05$  ، مما يدل على وجود فروق معنوية وذات دلالة إحصائية بالنسبة لتحديد المعوقات والتحديات التي تحول دون تطبيق وتطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا تبعاً لعدد سنوات الخبرة في مجال الإدارة الإلكترونية للمبحوثين من عينة الدراسة.

فرضيات إضافية جديدة

الفرضية الأولى:

هناك علاقة بين استخدام التقنية الحديثة وتطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا.

### الفرضية الثانية:

يؤثر تطبيق نظام إداري متطور ومتقدم علي تطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية الليبية.

### الفرضية الثالثة:

تؤثر نظم المعلومات الحديثة علي تطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية الليبية.

### الفرضية الرابعة:

هناك علاقة بين كفاءة العنصر البشري وتطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية الليبية.

### الفرضية الخامسة:

هناك علاقة بين توفير الدعم المالي وتطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية الليبية.

### اختبار الفرضية الأولى

يتم اختبار الفرضية والتي تنص على أنه (توجد علاقة بين استخدام الترقية الحديثة وتطوير الإدارة الإلكترونية

بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا) ، وذلك باستخدام معامل ارتباط بيرسون لمعرفة العلاقة بينهما ، فأظهرت نتيجة هذا

التحليل الجدول التالي:

جدول (47) معامل ارتباط بيرسون لمعرفة العلاقة بين استخدام التقنية الحديثة

وتطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا (ن = 400)

المتغير	تطوير الإدارة الإلكترونية	P-value
استخدام التقنية الحديثة	0.879**	0.000

\*\*معنوي عند مستوى دلالة 0.01

تشير نتائج الجدول رقم (47) التي تظهر معامل الارتباط لبيرسون بين استخدام التقنية الحديثة وتطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا ، حيث تبين أن قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.879) وهي معنوية ودالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01) لأن قيمة مستوى المعنوية المشاهد  $P\text{-value} = 0.000$  وهي أصغر من مستوى الدلالة  $\alpha = 0.01$  ، مما يدل على وجود علاقة طردية بين استخدام التقنية الحديثة وتطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا . أن استخدام التقنية الحديثة بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا يؤدي ذلك إلى تطوير الإدارة الإلكترونية فيها.

اختبار الفرضية الثانية

لدراسة أثر المتغير المستقل والمتمثل في (تطبيق نظام إداري متطور ومتقدم) على تطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية الليبية بوصفه متغيراً تابعاً ، فقد تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط لقياس هذا الأثر ، حيث تم إجراء كل العمليات الحسابية الخاصة بتحليل الانحدار باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS ، وكان نموذج الانحدار المفترض في الصيغة التالية:

$$\hat{Y} = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \varepsilon_i$$

حيث أن :

$\hat{Y}$  : المتغير التابع ويمثل تطوير الإدارة الإلكترونية.

$X_1$  : المتغير المستقل ويمثل تطبيق نظام إداري متطور ومتقدم.

$\beta_0$  : يمثل ثابت النموذج .

$\beta_1$  : معامل الانحدار، لتطبيق نظام إداري متطور ومتقدم على تطوير الإدارة الإلكترونية.

$\varepsilon_i$  : معامل الخطأ.

جدول (48) نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط المقترح

R <sup>2</sup>	معنوية F	قيمة اختبار F	معنوية T	قيمة اختبار T	قيمة المعلمة	معلومات
						الانحدار
0.297	0.000	167.859	0.000	17.385	1.757	$\beta_0$
			0.000	12.956	0.421	$\beta_1$

وباستخدام طريقة المربعات الصغرى تم تقدير معاملات نموذج الانحدار الخطى البسيط كما يلي:

$$\hat{Y} = 1.757 + 0.421 X_1$$

ويبين الجدول رقم (48) نتائج نموذج الانحدار المفترض كما يلي:

1. ولاختبار معنوية المتغير المستقل المستخدم في نموذج الانحدار القياسي الذي يستخدم في تقدير تطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية الليبية فقد تم استخدام اختبار  $T$  ، وقد تبين أن قيمتها المحسوبة تساوي (12.956) وهي معنوية وذلك لأن قيمة مستوى المعنوية المشاهدة تساوي (0.000) وهي أقل من  $(\alpha = 0.01)$  والمعالجة لمعلمة تطبيق نظام إداري متطور ومتقدم بمصلحة الأحوال المدنية الليبية في هذا النموذج والذي تساوى (0.421) ، مما يشير إلى معنوية المتغير المستقل (تطبيق نظام إداري متطور) ، وهذا يعني أن تطبيق نظام إداري متطور ومتقدم بمصلحة الأحوال المدنية الليبية يؤثر إيجابياً على تطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية الليبية.
2. أن قيمة اختبار  $F$  المحسوبة لنموذج تطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية الليبية تساوى (167.859) وهي معنوية عند مستوى الدلالة  $(\alpha = 0.01)$  ، وذلك لأن قيمة مستوى المعنوية المشاهدة تساوي (0.000) وهي أقل من  $(\alpha = 0.01)$  ، مما يشير إلى ملاءمة نموذج الانحدار الخطى لتطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية الليبية وذلك باستخدام نظام إداري متطور ومتقدم يطبق بهذه المصلحة.

3. أن قيمة معامل التحديد  $R^2$  لنموذج تطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية الليبية تساوى (0.297) ، مما يشير إلى أن المتغير المستقل (تطبيق نظام إداري متطور ومتقدم) يساهم في تفسير 29.7% من تطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية الليبية.

#### اختبار الفرضية الثالثة

لدراسة أثر المتغير المستقل والمتمثل في (توفر نظم المعلومات الحديثة) على تطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية الليبية بوصفه متغيراً تابعاً ، فقد تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط لقياس هذا الأثر ، حيث تم إجراء كل العمليات الحسابية الخاصة بتحليل الانحدار باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS ، وكان نموذج الانحدار المفترض في الصيغة التالية:

$$\hat{Y} = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \varepsilon_i$$

والرموز التالية تشير للمعاني المقابلة لها :

$\hat{Y}$  : المتغير التابع ويمثل تطوير الإدارة الإلكترونية.

$X_1$  : المتغير المستقل، ويمثل توفر نظم المعلومات الحديثة.

$\beta_0$  : يمثل ثابت النموذج .

$\beta_1$  : معامل الانحدار لتوفر نظم المعلومات الحديثة على تطوير الإدارة الإلكترونية.

$\varepsilon_i$  : معامل الخطأ.

جدول (49) نتائج نموذج الانحدار الخطى البسيط المفترض

معلمات الانحدار	نموذج	قيمة المعلمة	قيمة اختبار T	معنوية T	قيمة اختبار F	معنوية F	R <sup>2</sup>
$\beta_0$		1.784	19.050	0.000	187.557	0.000	0.320
$\beta_1$		0.336	13.695	0.000			

وباستخدام طريقة المعاملات الصغرى تم تقدير معلمات نموذج الانحدار الخطى البسيط كما يلي:

$$\hat{Y} = 1.784 + 0.336 X_1$$

ويبين الجدول رقم (49) نتائج نموذج الانحدار المفترض كما يلي:

1. واختبار معنوية المتغير المستقل المستخدم في نموذج الانحدار القياسي والذي يستخدم في تقدير تطوير الإدارة الالكترونية بمصلحة الأحوال المدنية الليبية لفضلتم استخدام اختبار T ، وقد تبين أن قيمتها المحسوبة تساوي (13.695) وهي معنوية وذلك لأن قيمة مستوى المعنوية المشاهدة تساوي (0.000) وهي أقل من ( $\alpha = 0.01$ ) والمقابلة لمعلمة توفر نظم المعلومات الحديثة بمصلحة الأحوال المدنية الليبية في هذا النموذج والذي تساوي (0.336) ، مما يشير إلى معنوية المتغير المستقل (توفر نظم المعلومات الحديثة) ، وهذا يعني أن توفر نظم المعلومات الحديثة بمصلحة الأحوال المدنية الليبية يؤثر إيجابياً على تطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية الليبية.

2. إن قيمة اختبار  $F$  المحسوبة لنموذج تطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية الليبية تساوى (187.557) وهي معنوية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.01$ ) ، وذلك لأن قيمة مستوى المعنوية المشاهدة تساوي (0.000) وهي أقل من ( $\alpha = 0.01$ ) ، مما يشير إلى ملاءمة نموذج الانحدار الخطي لتطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية الليبية وذلك باستخدام نظم معلومات حديثة متوفرة بهذه المصلحة.

3. أن قيمة معامل التحديد  $R^2$  لنموذج تطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية الليبية تساوى (0.320) ، مما يشير إلى أن المتغير المستقل (توفر نظم المعلومات الحديثة) يساهم في تفسير 32.0% من تطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية الليبية.

#### اختبار الفرضية الرابعة

يتم اختبار الفرضية والتي تنص على أنه (توجد علاقة بين كفاءة العنصر البشري وتطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية الليبية) ، وذلك باستخدام معامل ارتباط بيرسون لمعرفة العلاقة بينهما ، فأظهرت نتيجة هذا التحليل الجدول التالي:

جدول (50) معامل ارتباط بيرسون لمعرفة العلاقة بين كفاءة العنصر البشري وتطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية الليبية (ن = 400)

المتغير	تطوير الإدارة الإلكترونية	P-value
كفاءة العنصر البشري	0.667**	0.000

## \*\*معنوي عند مستوى دلالة 0.01

تشير نتائج الجدول رقم (50) والتي تظهر معامل الارتباط لبيرسون بين كفاءة العنصر البشري وتطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية الليبية ، حيث تبين أن قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.667) وهي معنوية ودالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01) لأن قيمة مستوى المعنوية المشاهد  $P\text{-value} = 0.000$  وهي أصغر من مستوى الدلالة  $\alpha = 0.01$  ، مما يدل على وجود علاقة طردية بين كفاءة العنصر البشري وتطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية الليبية، بمعنى أن وجود العنصر البشري الكفاء بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا يؤدي ذلك إلى تطوير الإدارة الإلكترونية فيها.

## اختبار الفرضية الخامسة

يتم اختبار الفرضية والتي تنص على أنه (توجد علاقة بين توفير الدعم المالي وتطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية الليبية) ، وذلك باستخدام معامل ارتباط بيرسون لمعرفة العلاقة بينهما ، فأظهرت نتيجة هذا التحليل الجدول التالي:

جدول (51) معامل ارتباط بيرسون لمعرفة العلاقة بين توفير الدعم المالي وتطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية الليبية (n = 400)

المتغير	تطوير الإدارة الإلكترونية	P-value
توفير الدعم المالي	0.726**	0.000

## \*\*معنوي عند مستوى دلالة 0.01

تشير نتائج الجدول رقم (51) والتي تظهر معامل الارتباط لبيرسون بين توفير الدعم المالي وتطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية الليبية ، حيث تبين أن قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.726) وهي معنوية ودالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01) لأن قيمة مستوى المعنوية المشاهد  $P\text{-value} = 0.000$  وهي أصغر من مستوى الدلالة  $\alpha = 0.01$  ، مما يدل علي وجود علاقة طردية بين توفير الدعم المالي وتطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية الليبية ، بمعنى أن توفير الدعم المالي بمصلحة الأحوال المدنية الليبية يؤدي إلى تطوير الإدارة الإلكترونية فيها.

## المبحث الرابع: نتائج الدراسة العملية ومناقشتها

نتائج الدراسة ومناقشتها وتفسيرها.

يتناول هذا المبحث تحليل نتائج الدراسة الميدانية ، وذلك من خلال عرض استجابات أفراد عينة الدراسة عن أسئلة الدراسة الميدانية ، ومعالجتها إحصائياً باستخدام مفاهيم الإحصاء الوصفي والاستدلالي وأساليبه الإحصائية ، وصولاً إلى النتائج وتحليلها وتفسيرها في ضوء الأساليب النظرية للدراسة الميدانية المتعلقة بمعوقات تطوير الإدارة الإلكترونية وتحدياتها في مصلحة الأحوال اليبية ، حيث تم سؤال أفراد العينة (العاملين بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا بمختلف مستوياتهم الوظيفية) عن أعمارهم حيث يلاحظ أن النسبة الأكبر من أفراد العينة تقع في الفئة العمرية من 30 إلى أقل من 40 سنة حيث بلغت نسبتهم 65.3% ، يلي ذلك أصحاب الفئة العمرية أقل من 30 سنة حيث بلغت نسبتهم 24% ، في حين نجد أن أقل نسبة كانت لأصحاب الفئة العمرية من 40 إلى أقل من 50 سنة حيث بلغت نسبتهم 10.8% بين أفراد العينة ، في حين لا يوجد أحد من أفراد العينة يقع في الفئة العمرية من 50 سنة فأكثر.

### 1- نتائج السؤال الأول:

ينص السؤال الأول: ما أهم المعوقات التقنية التي تحول دون تطوير الإدارة الإلكترونية في مصلحة الأحوال

المدنية اليبية ؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع عبارات محور المعوقات التقنية من تحديات تطوير الإدارة الإلكترونية في مصلحة الأحوال المدنية اليبية يرجع السبب في ذلك إلى أن نقص الأدلة الإرشادية الموضحة لآليات تطوير الإدارة الإلكترونية تعتبر من المعوقات التقنية والتي تؤدي إلى صعوبة فهم التقنيات الحديثة التي تدخلها المصلحة ومما يؤدي إلى سوء استخدامها وعدم تطوير الإدارة الإلكترونية ، كما أن ذلك سيؤدي

إلى الافتقار إلى قواعد بيانات دقيقة ومتكاملة مما يؤدي إلى معوق من معوقات تطوير الإدارة الإلكترونية في مصلحة الأحوال المدنية، وهذا يرتبط بضعف مستوى البنية التحتية اللازمة لتطوير الإدارة الإلكترونية ، ويؤكد هذا التفسير مجئ العبارات: نقص الأدلة الإرشادية الموضحة لآليات تطوير الإدارة الإلكترونية ، و الافتقار إلى قواعد بيانات دقيقة ومتكاملة و ضعف مستوى البنية التحتية اللازمة لتطوير الإدارة الإلكترونية . والذي جاء في المراتب الأولى من عبارات هذا المحور. بينما تقل المعوقات التقنية والمتعلقة بقلة كفاية أجهزة الحاسب المتوفرة في المصلحة، و سرعة تطور أجهزة الحاسب الآلي وأنظمتها ، و صعوبة تعريب (الأنظمة / البرامج) الأجنبية، حيث أظهرت النتائج أن متوسطات عبارات محور المعوقات التقنية من معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مصلحة الأحوال المدنية أي ما نسبته بين (3.42- 2.38) وفق مقياس ليكرت الخماسي الذي حدده الباحث في الدراسة الميدانية حيث بلغ درجة المتوسطة العام لعبارات هذا البعد ( 2.9 ) بنسبة 58% ووفقا للمحك فإن درجة المعوقات التقنية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة كانت درجة متوسطة ، ويلاحظ أن أغلب استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات هذا المحور درجة متوسطة وفق المعيار الذي وضعه الباحث والمتمثلة في نقص الأدلة الإرشادية الموضحة لآليات تطبيق الإدارة الإلكترونية " و " الافتقار إلى قواعد بيانات دقيقة ومتكاملة " و " ضعف مستوى البنية التحتية اللازمة لتطوير الإدارة الإلكترونية .

2- نتائج السؤال الثاني:

ينص السؤال الثاني على: ما أبرز الآليات لنظم المعلومات المتطورة التي يمكن من خلالها التغلب على معوقات تطوير الإدارة الإلكترونية في مصلحة الأحوال المدنية الليبية من وجهة نظر مديري وموظفي المصلحة

للإجابة عن هذا السؤال فإن تدريب موظفي ومديري المصلحة للتعامل مع تطبيقات الإدارة الإلكترونية بكفاءة عالية، واستخدام شبكات الاتصالات الإلكترونية المتقدمة (شبكة الإنترنت/ الإنترنت/ الإكسترانت) ومما يساعد على ذلك الوعي بمفهوم الإدارة الإلكترونية وأهميتها، وهذا ما جاء في المراتب الأولى من عبارات هذا المحور.

ولذلك يكون ضمن الآليات وضع إستراتيجية للتعاون والتنسيق بين الإدارات في المصلحة ، وإعادة بناء (الهيكل التنظيمية/ العمليات/ الإجراءات الإدارية ) بما يتوافق مع متطلبات الإدارة الإلكترونية ، من خلال مواكبة نظم المعلومات المتطورة، وتكثيف جهود التعريب لكافة البرامج والتطبيقات الحاسوبية.

أظهرت النتائج أن متوسطات عبارات محور أبرز الآليات لنظم المعلومات المتطورة التي يمكن من خلالها التغلب على معوقات تطوير الإدارة الإلكترونية في مصلحة الأحوال المدنية قد تراوحت بين ( 3.42 - 4.72 ) 68.4% وفق مقياس ليكارت الخماسي الذي حدده الباحث في الدراسة الميدانية أي ما نسبته (94.4%) حيث بلغ المتوسط العام لعبارات هذا البعد ( 4.38 ) نسبة ( 87.6% ) ووفقاً للمحك فإن درجة أبرز الآليات من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة كانت درجة كبيرة جداً، ويلاحظ ارتفاع أغلب استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات هذا المحور وفق المحك الذي وضعه الباحث حول تدريب موظفي الموارد البشرية للتعامل مع تطبيقات الإدارة الإلكترونية بكفاءة عالية. واستخدام شبكات الاتصالات الإلكترونية المتقدمة مثل: شبكة الإنترنت/ الإنترنت/ الإكسترانت، وتعميق الوعي بمفهوم الإدارة الإلكترونية وأهميته.

### 3- نتائج السؤال الثالث:

ينص السؤال الثالث على : ما أهمية كفاءة العنصر البشري التي تحول دون تطوير الإدارة الإلكترونية في

مصلحة الأحوال المدنية الليبية ؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لجميع عبارات المحور فيما يتعلق بكفاءة العنصر البشري، ودوره في تطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية الليبية، وربما يرجع السبب في ذلك إلى قلة الثقة لدى موظفي الموارد البشرية في كافة التعاملات الإلكترونية، ونقص عدد الموظفين المتخصصين في تشغيل أجهزة الحاسب الآلي وصيانتها، وضعف مهارات اللغة الإنجليزية لدى بعض موظفي الموارد البشرية، حيث أنها جاءت في المرتبة الأولى من عبارات هذا المحور.

بينما تقل المعوقات البشرية والمتعلقة بخوف بعض موظفي الموارد البشرية من المساءلة في حالة تعطل أحد الأجهزة الإلكترونية قلة المعرفة الكافية بتقنيات الحاسب الآلي". مما يؤدي إلى انخفاض ثقة موظفي الموارد البشرية بقدرتهم على استخدام تطبيقات الإدارة الإلكترونية، التي جاءت في المراتب الأخيرة من عبارات هذا المحور.

حيث أظهرت النتائج أن متوسطات عبارات محور المعوقات البشرية من معوقات تطوير الإدارة الإلكترونية في مصلحة الأحوال المدنية أي ما نسبته بين (2.60 - 3.62) ويتضح أنها تراوحت بين (52% - 74.4%) وفق مقياس ليكرت الخماسي الذي حدده الباحث في الدراسة الميدانية. حيث بلغ درجة المتوسط العام لعبارات هذا البعد (3.04) بنسبة (60.8%)، ويلاحظ أن أغلب استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات هذا المحور بدرجة متوسطة وفق المعيار الذي وضعه الباحث والمتمثلة في "قلة الثقة لدى موظفي الموارد البشرية في كافة التعاملات الإلكترونية"، و"النقص في عدد الموظفين المتخصصين في تشغيل وصيانة أجهزة الحاسب الآلي، وضعف مهارات اللغة الإنجليزية لدى بعض موظفي المصلحة".

4- نتائج السؤال الرابع:

ينصُّ السؤال الرابع على : ما أهم التحديات والمعوقات المالية التي تحول دون تطوير الإدارة الإلكترونية في

مصلحة الأحوال المدنية الليبية ؟

وللإجابة عن هذا السؤال تمَّ استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع عبارات محور المعوقات المالية

من معوقات تطوير الإدارة الإلكترونية في مصلحة الأحوال المدنية. وفيما يلي توضيح ذلك:

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع عبارات المحور الرابع المعوقات المالية اللازمة لتطوير الإدارة الإلكترونية

"وترجع المعوقات المالية في المراتب الأولى إلى ضعف المخصصات المالية بإدارات المصلحة لتنظيم ( المحاضرات

، الندوات ، ورش العمل ) وضعف الدعم المالي المخصص للبحوث والدراسات في مجال تقنيات المعلومات و قلة

المخصصات المالية لبرامج التدريب لموظفي الموارد البشرية في مجال الإدارة الإلكترونية. وبالإضافة إلى ذلك ضعف

الميزانيات المخصصة لشراء أنظمة حماية المعلومات وقلة كفاية الموارد المالية لصيانة الأجهزة و نقص الإمكانيات المالية

اللازمة لتطوير الإدارة الإلكترونية.

حيث أظهرت النتائج أن متوسطات عبارات محور المعوقات المالية من معوقات تطوير الإدارة الإلكترونية وفق مقياس

ليكارتر الخماسي الذي حدده الباحث في الدراسة الميدانية . حيث بلغ درجة المتوسط العام ( 3.37 - 3.72 )

أي ما نسبته بين (60% - 74.4%)

وفق مقياس البعد ( 3.37 ) بنسبة (67.4%) ووفقا للمحك فإن درجة المعوقات المالية من وجهة نظر أفراد عينة

الدراسة كانت درجة متوسطة ، ويلاحظ ارتفاع أغلب استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات هذا المحور وفق

المحك الذي وضعه الباحث متمثلة في ضعف المخصصات المالية بإدارات المصلحة لتنظيم (المحاضرات ، الندوات ،

ورش العمل) و " ضعف الدعم المالي المخصص للبحوث والدراسات في مجال تقنيات المعلومات " و قلة المخصصات

المالية لبرامج التدريب لموظفي الموارد البشرية في مجال الإدارة الإلكترونية.

## 5- نتائج السؤال الخامس:

ينص السؤال الخامس على : ما أهم المعوقات الإدارية التي تحول دون تطوير الإدارة الإلكترونية في مصلحة الأحوال المدنية الليبية ؟

ولإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع عبارات محور المعوقات الإدارية من معوقات تطوير الإدارة الإلكترونية في مصلحة الأحوال المدنية الليبية .وفيما يلي توضيح ذلك:

ومن المعوقات : الهياكل التنظيمية الحالية لا تتوافق مع تطبيقات الإدارة الإلكترونية."

وربما يرجع السبب في ذلك إلى مركزية العمل الإداري داخل مصلحة الأحوال المدنية الليبية بالإضافة إلى عدم الثقة في

المعاملات الإدارية الإلكترونية ، كما أنه قد يكون هناك نقص في إعداد الإداريين ذوي الكفاءة للتحويل إلى الإدارة

الإلكترونية، وهذا يرتبط بالدرجة الأولى باتجاه الإداريين نحو إدارة التغيير ، والذي يحتاج إلى العديد من الندوات

والمحاضرات، بالإضافة إلى التدريب المناسب على البرامج الإلكترونية التي ستطبق ويؤكد هذا التفسير مجيء العبارات :

الإجراءات الروتينية تؤخر عملية التحويل نحو تطوير الإدارة الإلكترونية، ونقص الدورات التدريبية لموظفي المصلحة في

مجال الإدارة الإلكترونية ، وهذا يؤكد ضعف التحفيز (بتوعيه) المادي / المعنوي ( لاستخدام التقنيات الإلكترونية

والذي جاء في المراتب الأولى من عبارات هذا المحور. بينما تقل المعوقات الإدارية والمتعلقة بضعف اقتناع وتأييد الإدارة

العليا بالمصلحة لمشروع الإدارة الإلكترونية ، وهذا قد يكون راجعاً لغموض الرؤية المستقبلية لتطوير الإدارة الإلكترونية

، وأن الهياكل التنظيمية الحالية لا تتوافق مع تطبيقات تطوير الإدارة الإلكترونية ، ويؤكد هذا مجيء العبارات : ضعف

اقتناع وتأييد الإدارة العليا بالمصلحة لمشروع الإدارة الإلكترونية ، حيث أظهرت النتائج أن متوسطات عبارات محور

المعوقات الإدارية من معوقات تطوير الإدارة الإلكترونية أي ما نسبته بين (2.80-4.16) في مصلحة الأحوال

المدنية نجد أنها بلغت (56%) وفق مقياس ليكرات الخماسي الذي حدده الباحث في الدراسة الميدانية . حيث بلغ

درجة متوسطة العام لعبارات هذا البعد ( 3.5 ) بنسبة (70%) ووفقا للمحك فإن درجة المعوقات الإدارية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة كانت درجة كبيرة ، ويلاحظ ارتفاع أغلب استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات هذا المحور وفق المحك الذي وضعه الباحث والمتمثل في الإجراءات الروتينية تؤخر عملية التحول نحو الإدارة الإلكترونية ، و " نقص الدورات التدريبية لموظفي الموارد البشرية في مجال الإدارة الإلكترونية. و "ضعف التحفيز بنوعيه) المادي / المعنوي لاستخدام التقنيات الإلكترونية.

#### 6- نتائج السؤال السادس:

ينص السؤال السادس على: فهل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر عينة الدراسة حول أبرز الآليات لنظم المعلومات المتطورة التي يمكن من خلالها التغلب على معوقات تطوير الإدارة الإلكترونية في مصلحة الأحوال المدنية الليبية تبعا للمتغيرات الآتية ( المؤهل العلمي ، والعمر ، والمرتبة الوظيفية ، وعدد سنوات الخبرة في العمل الإداري ، وعدد الدورات التدريبية التي التحق بها ) أظهرت النتائج أن المعوقات الإدارية جاءت في الترتيب الأول، ثم جاءت المعوقات المالية في الترتيب الثاني، ثم جاءت المعوقات البشرية في الترتيب الثالث، وفي الترتيب الرابع جاءت المعوقات التقنية مما يستدعي أن نحسن من المعوقات الإدارية أولاً ثم المعوقات المالية ثم البشرية، وأخيراً المعوقات التقنية، وبعد استعراض النتائج الإحصائية استطاع الباحث استخلاص بعض النتائج والتوصيات.

الخاتمة: وتشمل على: - النتائج العامة للبحث - التوصيات والمقترحات

### أولاً: النتائج العامة للبحث

- 1- إن استخدام نظام إداري معلوماتي متطور ومتقدم بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا يؤثر ويساهم في تطوير الإدارة الإلكترونية بها وبدرجة تصل نسبتها إلى (61.8%) من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.
- 2- الافتقار إلى التخطيط السليم لعملية التحول نحو تطوير الإدارة الإلكترونية بالمصلحة.
- 3- ضعف مستوى البنية التحتية اللازمة، لتطوير الإدارة الإلكترونية.
- 4- وجود المعوقات التقنية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا تحول دون تطوير الإدارة الإلكترونية بها.
- 5- وجود العنصر البشري الكفء بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا الذي يساهم في تطوير الإدارة الإلكترونية بتا، وبدرجة تصل نسبتها إلى (58.8%) من وجهة نظر مفردات عينة الدراسة.
- 6- إعادة تنظيم البيت الداخلي، وهندسة بيئة العمل في المصلحة، وربط التعليم بسوق العمل، خصوصاً وأن التوجهات الحالية في أغلبها منصبة حول الحكومة والمجتمع الإلكتروني.
- 7- ضعف التفاعل بين القادة والمرؤوسين أسهم في عدم تطوير الإدارة الإلكترونية، وضعف الدعم المالي المخصص للبحوث والدراسات في مجال تطوير الإدارة الإلكترونية.
- 8- لا يوجد تحديد واضح للصلاحيات والمسؤوليات لدى جميع الوظائف بالمصلحة، والتكليف بالعديد من الواجبات أسهم بشكل مباشر في عدم تطوير الإدارة الإلكترونية.

9- خوف بعض موظفي المصلحة من تطوير الإدارة الإلكترونية قد يؤدي إلى فقدان مراكزهم الوظيفية، وضعف التفاعل بين القادة والمرؤوسين أسهم في عدم تطوير الإدارة الإلكترونية، ونقص الوعي بأهمية الحماية والأمن المعلوماتي لدى موظفي المصلحة.

10- الاعتماد علي نظم المعلومات الحديثة يساعد علي تطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا، والتغلب علي تحدياتها ومعوقاتها.

11- استخدام التقنية الحديثة بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا يؤثر ويساهم في تطوير الإدارة الإلكترونية.

12- تحديد المعوقات والتحديات التي تحول دون تطبيق وتطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا تبعاً للمستوي التعليمي للمبحوثين من عينة الدراسة.

13- تحديد المعوقات والتحديات التي تحول دون تطبيق وتطوير الإدارة الإلكترونية بمصلحة الأحوال المدنية في ليبيا تبعاً للدورات في مجال الحاسب الآلي للمبحوثين

ثانيا : التوصيات والمقترحات:

أ- التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصل إليها البحث يورد الباحث عدداً من التوصيات التي يمكن أن تساهم في تقليل معوقات تطوير الإدارة الإلكترونية في مصلحة الأحوال المدنية الليبية ، وهي كما يلي:

1- ضرورة التحول نحو تطوير الإدارة الإلكترونية في كافة مجالات الأعمال الإدارية والخدمات في مصلحة الأحوال

المدنية، وجميع إداراتها وفروعها ، لما يوفره ذلك التحول من مزايا عديدة أهمها توفير الوقت والجهد ، ويكون ذلك

2- ضرورة التحول نحو تطوير الإدارة الإلكترونية في كافة مجالات الأعمال الإدارية والخدمات في مصلحة الأحوال المدنية، وجميع إداراتها وفروعها ، لما يوفره ذلك التحول من مزايا عديدة أهمها توفير الوقت والجهد ، ويكون ذلك التحول وفق الآلية التالية:

أ- توفير متطلبات البنية التحتية اللازمة، لتطوير الإدارة الإلكترونية ، وفق خطط مدروسة بما يكفل توفيرها في الوقت، والمكان المناسبين .

ب- الحاجة لوضع إستراتيجية للتعاون والتنسيق بين الإدارات لأجل تطوير الإدارة الإلكترونية.

ج- تعلم وسائل التقنية الحديثة في الإدارة يرتقي بأداء الأفراد بالمصلحة والحاجة إلى دعم مالي لكي تقوم بتطوير الإدارة الإلكترونية بالمصلحة.

د- أن يكون التطبيق على أحدث تقنيات الاتصالات وأكثرها أمناً ، وتأمين حاسبات آلية جديدة ذات مواصفات تقنية عالية الجودة والأمان، وتحديث الأجهزة، والبرمجيات المستخدمة حالياً - بشكل دوري - ، لتكون ركيزة أساسية للدخول في الحكومة الإلكترونية مع كافة قطاعات الدولة مستعملاً.

هـ- أتمتة كافة الإجراءات الإدارية التي ستقدم كافة الخدمات من خلال التعامل الإلكتروني ، وذلك باختصارها وتبسيطها بما يكفل السرعة والدقة والأداء وتوفير الكثير من الوقت للعاملين.

و- ربط كافة إدارات وأفرع مصلحة الأحوال المدنية الليبية في كافة المناطق من خلال شبكة إلكترونية عالية الدقة والأمان ، وإيجاد الآلية المناسبة للقيام بالأعمال من أي مكان، وفي أي زمان.

ز- توفير الدعم المالي المناسب لمشاريع تطوير الإدارة الإلكترونية، وصيانة أجهزتها وشبكاتها ، وتخصيص بند في الميزانية

ز- توفير الدعم المالي المناسب لمشاريع تطوير الإدارة الإلكترونية، وصيانة أجهزتها وشبكاتها ، وتخصيص بند في الميزانية بشكل سنوي لهذا الغرض.

ح- الاستعانة بلوبي الخبرة والمتخصصين في مجالات الحاسب الآلي، والشبكات للاستفادة من خبراتهم في تطوير الإدارة الإلكترونية، والاستفادة من الأنظمة الإلكترونية المتاحة والمعمول بها في بعض المنظمات التي سبق أن تحولت إلى العمل الإلكتروني ، والعمل على تطويرها، وتحديثها بما يفي بمتطلبات واحتياجات العمل الإلكتروني في مصلحة الأحوال المدنية الليبية وإيجاد وتصميم البرامج والأنظمة الجديدة المتوافقة مع أنظمة الإدارة الإلكترونية.

3- يوصي الباحث بالعمل على التخفيف أو القضاء إن أمكن ذلك على الإجراءات الروتينية التي تؤخر عملية التحول نحو الإدارة الإلكترونية.

4- وضع نظام للتحفيز المادي والمعنوي لموظفي مصلحة الأحوال المدنية، لاستخدام التقنيات الإلكترونية.

5- تحسين مستوى البنية التحتية اللازم لتطوير الإدارة الإلكترونية، ووضع قواعد بيانات دقيقة ومتكاملة.

6- زيادة الثقة لدى موظفي مصلحة الأحوال المدنية في كافة التعاملات الإلكترونية.

7- زيادة عدد الموظفين المتخصصين في تشغيل أجهزة الحاسب الآلي وصيانتها.

8- زيادة مهارات اللغة الإنجليزية لدى موظفي مصلحة الأحوال المدنية ، وتكثيف جهود التعريب لكافة البرامج والتطبيقات الحاسوبية.

9- زيادة المخصصات المالية بإدارات المصلحة لتنظيم (المحاضرات، والندوات، ورش العمل).

10- زيادة الدعم المالي المخصص للبحوث والدراسات في مجال تقنيات المعلومات.

11- تدريب موظفي المصلحة للتعامل مع تطبيقات الإدارة الإلكترونية بكفاءة عالية.

12- استخدام شبكات الاتصالات الإلكترونية المتقدمة (شبكة الإنترنت/ الإنترنت/ الإكسترانت ) وما يساعد على ذلك الوعي بمفهوم الإدارة الإلكترونية وأهميتها.

13- وضع إستراتيجية للتعاون والتنسيق بين الإدارات في المصلحة، وإعادة بناء الهياكل التنظيمية / والعمليات والإجراءات الإدارية ) بما يتوافق مع متطلبات الإدارة الإلكترونية.

14- يوصي الباحث عند وضع إستراتيجية للتعاون والتنسيق بين الإدارات في المصلحة وإعادة بناء الهياكل التنظيمية أن نعمل على إزالة المعوقات الإدارية أولاً، ثم المعوقات المالية، ثم البشرية، وأخيراً المعوقات التقنية.

ب- المقترحات:  
لما كان ميدان البحث يفتقر إلى البحوث والدراسات التي تتناول موضوعات مماثلة لموضوع هذا البحث وسعياً إلى إثراء هذا الميدان بالبحوث ذات الصلة فإن الباحث يقترح ما يلي:

1- إجراء المزيد من البحوث والدراسات النوعية حول معوقات وتحديات تطوير الإدارة الإلكترونية في مختلف المجالات الإدارية بليبيا.

2 -تبني تدريب ومديري وموظفي المصلحة على كيفية التغلب على معوقات تطوير الإدارة الإلكترونية، وتقديم الخدمات الإرشادية اللازمة لهم من خلال إقامة مشاريع تدريبية تشمل إقامة ورش عمل تطبيقية حول وضع معوقات، وتحديات تطوير الإدارة الإلكترونية، وكيفية العمل على علاجها.

3 -تصميم برامج تدريبية متخصصة مخطط لها بعناية حول التعرف على معوقات وتحديات تطبيق الإدارة الإلكترونية ، وآليات التغلب على المشكلات، أو الخلل الذي قد يظهر في تطبيقاتها ، التثبت من درجة صلاحيتها، وأن تأخذ صفة الاستمرارية بشكل يتواءم مع التطور القائم في التقنية الحديثة، وزيادة المخصصات المالية التي تدعم تطوير الإدارة الإلكترونية وتقويتها في مصلحة الأحوال المدنية الليبية.